

قواعد وخطوات

تصميم وتنفيذ مشاريع البحوث الأكاديمية

أ. د. علي عباس مراد^(*)

الكلمات المفاتيح:

قواعد، خطوات، تصميم، تنفيذ، مشاريع البحوث، البحوث الأكاديمية، المعلومات، جمع المعلومات، تصنيف المعلومات، المعلومات التوثيقية للهوامش، المعلومات التوثيقية للمصادر

الخلاصة:

تستهدف هذه الدراسة تعريف الباحثين في مراحل الدراسة الأكاديمية ومستوياتها المختلفة، على ما يتوجب عليهم معرفته وتطبيقه من القواعد والخطوات التي تتطلبها عملياً تصميم وتنفيذ مشاريع بحوثهم، منطلقاً في ذلك مما يتوفر لمن يمارسون مهام التدريس والإشراف والمناقشة العلمية للبحوث والرسائل والأطروحات من ملاحظة كثرة تساؤل الباحثين الذين يقدمونها عن هذه القواعد والخطوات، وتكرار تنبيههم في مواضع وظروف مختلفة إلى ضرورة التزامهم بشروطي تطبيقها وتوحيدها، مما يُستنتج منه عدم اطلاع العديد منهم على الدراسات المتعددة والمتنوعة التي تعالج تلك القواعد والخطوات، أو اختلاط الأمور عليهم عندما يطلعون على هذه الدراسات، بفعل معاناة قسم منها من مشكلات التركيز على أنواع متخصصة من البحوث، أو التوسع المفرط في التفاصيل، أو الافتقار إلى أسلوب العرض الموجز والتطبيقي. لذلك فقد حاول الكاتب عرض قواعد وخطوات تصميم وتنفيذ مشاريع البحوث الأكاديمية

^(*) أستاذ الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

بأسلوب حرص فيه قدر المستطاع على تجنب تكرار هذه المشكلات، فضلا عن الحرص على التمييز الدقيق في ذلك العرض بين القواعد والخطوات المتعلقة باختيار وتصميم مشاريع البحوث، وتلك المتعلقة بتنفيذ/كتابة مشاريع البحوث، آملا أن يكون قد نجح في ذلك، ووفق في تحقيقه.

تمهيد:

يعني البحث Research في اللغة: النظر المجمل أو المفصل في شيء أو أمر ما، بقصد العثور على مطلب يبتغيه الباحث أو جواب يبحث عنه.

ويعني البحث Research في الاصطلاح: كل نشاط عملي أو نظري، أو مركب من الاثنين معا، يستهدف إزالة غموض، أو استكمال معرفة، أو تحديد علاقة، أو حل مشكلة، أو الإجابة على سؤال، عن طريق إجراء التجارب، والتقصي الدقيق، والنظر الشامل والعميق في الشواهد والأدلة المتعلقة بموضوع البحث وهدفه.

وبذلك، فإن البحث، أي بحث، هو استقصاء منهجي علمي منظم ودقيق، ونظر شامل وعميق في شواهد وأدلة، تكشف عن حقائق وقواعد عامة أو علاقات أو حلول، بما يقدم إضافة إلى المعرفة البشرية قابلة للتحقق منها واختبارها وتأكيدها.

وإذا كان التخصص في ممارسة عملية البحث بما يجعل شخصا ما جديرا بصفة (باحث)، رغبة ذاتية واختيارا إراديا، فإن الجانب الآخر من هذه الرغبة وذلك الاختيار،

جانب موضوعي وإلزامي، يتعلق بحاجة الباحث المتخصص في عملية البحث إلى معرفة قواعد وخطوات اختيار مشاريع البحوث وتنفيذها، وتدريبه على تطبيقها مرات متعددة وفي مستويات متنوعة. وتكمن علة ذلك وتفسيره في واقع أن قدرات ومهارات

البحث، تبدو ذات طبيعة نوعية مميزة، أشبه ما تكون بالقدرات الفطرية والمهارات الإبداعية المتعلقة بالرسم والنحت والموسيقى، ومن ثم، فإنها ليست موزعة بين الناس بالتساوي، فبعضهم أكثر امتلاكا لها من غيرهم، وبعض من يمتلكونها، أقدر على

تميتها وتطويرها من أمثالهم، لذلك، لا بد لكل من يمتلك القدرات الفطرية والمهارات الطبيعية اللازمة للتخصص في البحث من تفعيلها وصقلها بالدراسة وتكرار التمرين على

ممارسة عملية البحث، بما يساعد في النهاية على تنميتها وتطويرها، لأن امتلاك هذه القدرات والمهارات بالطبيعة، لا يكفي لوحده لجعل مالکها باحثا بشكل عفوي وتلقائي، مثلما أن عمليتي الدراسة النظرية والتمرين العملي عاجزتين أيضا بالتأكيد عن توفير القدرات والمهارات لمن يفتقر إليها أصلا وبالطبيعة. ونستنتج من ذلك، أن القدرة على البحث والتخصص فيه، عملية ذات طبيعة مركبة، يجتمع فيها ويتداخل ويتفاعل عاملان هما:

– عامل الاستعداد الشخصي للباحث والذي يندرج ضمن مفردات الموهبة الذاتية والقدرة الإبداعية التي يفطر عليها الإنسان ولا يكتسبها، وتتفاوت معدلاتها في العادة من فرد إلى آخر، ويتعذر منحها لمن ليست لديه عناصرها وشروطها أصلا وبالطبيعة، لكنها قابلة للتفعيل والتنمية والتطوير والتحسين في حال توفرها.

– عامل التدريب المسبق للباحث والذي يندرج ضمن مفردات المهارة والخبرة الإنسانية المكتسبة بالتعليم، وينميها ويطورها بالممارسة والتمرين، لكنه عامل لا يكون ذا فائدة تذكر ولا جدوى تلمس ما لم يقترن بالموهب والقدرات الفطرية.

لذلك، فإن تعذر تزويد الإنسان بمفردات الموهبة الذاتية والقدرة الإبداعية على البحث، إن لم يتوافر لديه شيء منها أصلا وابتداء، يجب ألا يمنع من الاشتغال على العامل الثاني للكشف عما يتوافر لدى بعض الناس من تلك المفردات، ومحاولة تفعيلها وصلقلها وتنميتها وتطويرها في حال وجودها، ولعل في مقدمة ما يندرج في هذا النطاق، تعريف الباحث الممتمك لموهبة البحث والقدرة على إنجازها، على القواعد والخطوات التي يحتاج إليها لتنمية وتطوير وتنظيم وتوجيه ما يمتلكه من تلك الموهبة والقدرة، وتدريبه على أساليب وفنون استخدامها في كتابة البحوث المنهجية الأكاديمية، بما يوصله إلى مرحلة امتلاك المهارات والخبرات اللازمة لكتابتها بشكل مستقل ومن دون الحاجة إلى أي عون خارجي.

ويعد البحث المكتوب لأغراض الحصول على الدرجات/الشهادات الأكاديمية

(الدبلوم، البكالوريوس، الدبلوم العالي، رسالة الماجستير، أطروحة الدكتوراه)، أهم أنواع البحوث التي يتم تدريب الباحث على استخدام قواعد وخطوات اختيار وتصميم وتنفيذ

مشاريع البحوث في كتابتها، ويفترض أن يكون أيضا أفض أنواع البحوث كلها، بحكم ما يُشترط توافره عليه من خصائص (الحيادية والموضوعية والمنهجية والأمانة والعلمية)، وما يمنحه للقائمين به من الدرجات/الشهادات الأكاديمية المتخصصة، وهو دراسة يقوم بها (باحث نظامي) عن موضوع أو مشكلة في فرع من فروع العلوم المختلفة، يتابع خطوات منهجية علمية محددة، واستخدام إجراءات منسقة ومتقنة، يجمع بها وينظم المعلومات ذات الصلة بموضوع بحثه، ويستخلص منها المقدمات والنتائج. وبذلك، فإن البحث الأكاديمي، وأيا كان مستواه، بمثابة اختبار لقدرات الباحث على البحث وتطبيق شروطه وتلبية متطلباته، يثبت به حسن اختياره لموضوعه، وسلامة تركيبه وتقسيمه لمفرداته، وقدرته على مواصلة البحث. ويشرف على البحث الأكاديمي عادة، أستاذ متخصص ومؤهل، أو عدة أساتذة أحيانا، يساعد الباحث في اختيار موضوعه، وإعداد خطته التي تجيزها هيئة من أعضاء المجالس العلمية، ويتعهد به بعد ذلك بالنصح والإرشاد والتوجيه حتى ينجز بحثه.

ويتمثل جوهر ومحتوى أي بحث، سواء في العلوم الإنسانية أم الطبيعية، في

وجود:

– ظاهرة لم يتم الكشف عنها من قبل، أو مشكلة لم يتم حلها، أو تم الكشف عنها أو حلها من قبل، لكن هذا الكشف أو ذلك الحل لم يعودا كافيين أو مقنعين لأي سبب كان، مما يستدعي إعادة النظر والبحث فيهما من جديد.

– علاقة بين متغيرين أو أكثر لم يتم كشفها أو تفسيرها أو تحديد أسبابها أو نتائجها من قبل، أو تم ذلك كله، ولكنه لم يعد كافيا أو مقنعا، مما يستدعي إعادة النظر والبحث فيها من جديد.

وُثِّقَت المشكلة في اللغة من: شَيْكَلُ الأمر يُشَكِّلُ شَيْكَلًا، أي: التيس الأمر، ويقال: شَيْكَلُ فلان أو أشكل المسألة، أي علقها بما يمنع نفوذها، ومنها أشكل وأشكلة ومشكلة، وهي كل ما صِغِبَ والتبس وكان غامضا من الأمور، وهذا المعنى اللغوي للمشكلة، قريب من معناها الاصطلاحي الدال على الأمور الصعبة أو الملتبسة أو

الغامضة بما يستدعي تيسيرها وفك التباسها وكشف غموضها بالطريقة العلمية المنهجية.

وتختلف المشكلة عن المعضلة، فالمشكلة هي الأمر الصعب أو الملتبس أو الغامض الذي يمكن التعاطي معه لتيسير صعوبته، أو فك التباسه، أو كشف غموضه، أما المعضلة فهي المشكلة التي بلغت في صعوبتها والتباسها وغموضها حدا تنعدم معه أو تندر وسائل وأساليب تيسيرها أو فك التباسها أو كشف غموضها، أو حلها، والقضية هي الشكل أو الصورة التي تأتي عليها المشكلة، وهي عند المفكرين ما يجب التفكير والبحث فيه. وليست المشكلات كلها بالضرورة استفهامية أو تساؤلية بالشكل أو الصورة، لكنها يمكن أن تكون كذلك بالمضمون، دون أن تأخذ شكل أو صورة سؤال بالضرورة، وحين يصعب الجواب عن السؤال، فيعلق بين النفي والإثبات، ويدور في حلقة مفرغة، يصبح (معضلة) قد تبقى مسكوتا عنها زمنا طويلا.

قواعد وخطوات تصميم البحوث الأكاديمية

يقتضي الكشف عن غموض، أو البحث عن معرفة، أو التعرف على طبيعة

ظاهرة، أو تحديد أسباب ونتائج مشكلة واقتراح حلول لها، أو تفسير أو تحديد علاقة بين متغيرات، أن يبدأ الباحث بـ:

- أولا: اختيار موضوع/مشكلة البحث.

- ثانيا: صياغة موضوع/مشكلة البحث في صورة سؤال، ثم إعادة صياغته في صورة

خبرية، تصبح لاحقا عنوانا هذا البحث

- ثالثا: تقديم الباحث إجابة يقترحها على موضوع/مشكلة/سؤال البحث، يفترض أنها

الإجابة الصحيحة، لأن السؤال يشير إلى كل ما يستوجب أو يفترض أو يستدعي جوابا عنه.

- رابعا: إجراء الباحث لعمليات جمع المعلومات واختبارها للتحقق من طبيعة

موضوع/مشكلة/سؤال البحث، وإثبات صحة أو خطأ الإجابة التي اقترحها، وهذا هو

جوهر كل بحث.

وتمثل عملية تحديد المواضيع/المشكلات، وطرح الأسئلة بشأنها، والإجابة المقترحة عليها، ضرورة لازمة للتعليم والتعلم واكتساب المعرفة، لأن هذه العملية هي همزة الوصل والجسر الرابط بين المتعلم وموضوع التعلم.

ويعني ذلك، أن الأصل في أي بحث، هو وجود مشكلة معرفية بشأن موضوع ما نتيجة ل: (عدم معرفة، نقص معرفة، خطأ معرفة)، وتحتاج هذه المشكلة إلى حل، فيقوم الباحث بطرح هذه المشكلة في صيغة سؤال (سؤال البحث)، ثم يقترح لهذا السؤال إجابة يفترض أنها صحيحة (فرضية البحث)، فيكون بحثه محاولة لجمع المعلومات واستخدامها للتحقق من صحة أو خطأ الحل الذي اقترحه فرضيته. وعليه، فإن البحث لا يمكن أن يصمم ابتداءً وأساساً ليكون محاولة متعمدة ومقصودة لإثبات صحة الفرضية، ولا حتى لإثبات خطأ الفرضية، سواء أكانت هذه الفرضية صحيحة أم خاطئة أصلاً، لأن البحث محاولة علمية منهجية موضوعية منصفة ومحيدة، للتحقق من صحة أو خطأ الفرضية، وأياً ما كانت نتيجة البحث وعملية التحقق التي يجريها الباحث فيه (بالإثبات أو النفي)، فإنها مفيدة، لأنها إن أثبتت صحة الفرضية، فقد قدمت إجابة نهائية عن سؤال البحث، فلا تعود ثمة حاجة للبحث عن إجابة جديدة له، وإن أثبتت خطأ الفرضية، فقد دلت الباحثين الآخرين على ضرورة استمرارهم في البحث عن إجابة للسؤال الذي طرحه الباحث، واقتراح فرضيات جديدة، والتحقق منها في بحوث أخرى.

فإذا كان سؤال البحث، أي بحث وفي أي علم، ينطلق من وجود مشكلة معرفية، فإن كل ما نسميه مشكلة في المجالات النظرية والتطبيقية كلها، يشير إلى وضع يواجه فيه الإنسان صعوبة تحتاج إلى تيسير وتسهيل، أو التباس أو غموض يحتاج إلى توضيح وكشف، أو تعقيد يحتاج إلى حل وتفكيك، أو خطأ في المعرفة يحتاج إلى تصحيح، أو نقص في المعرفة يحتاج إلى استكمال، وهذا التيسير أو التوضيح أو التفكيك أو التصحيح أو الاستكمال، هو الحل الذي يقدمه الباحث في بحثه، وبصوغه في صورة (فرضية البحث)، جواباً على سؤال البحث عن الالتباس أو الصعوبة أو التعقيد أو الخطأ أو النقص الذي تنطوي عليه المشكلة وتشير إليه.

* فقرات مشروع البحث: يُفترض أن يتضمن مشروع أي بحث، مجموعة الفقرات

التالية وكما هي متسلسلة تتابعيا في أدناه:

1. مقدمة البحث: ويحدد فيها الباحث فكرة الموضوع الذي اختاره، ويبين طبيعته ومضمونه وعناصره، ويجب أن يكون عنوان البحث الذي يعبر عن موضوعه وفكرته، واضحا ودقيقا وموجزا، وأن لا تكون فيه كلمات غامضة ولا فضفاضة أو متعددة المعاني والدلالات، ولا تعكس صياغته موقفا مسبقا من موضوع البحث، لا سلبا ولا إيجابا. ويتحدد اختيار الباحث لموضوع بحثه عادة بثلاثة عوامل أساسية هي:

- التخصص العام ثم الدقيق للباحث.

- الاهتمام الشخصي للباحث.

- قراءات الباحث المسبقة في نطاق اختصاصه واهتمامه.

حيث تتداخل هذه العوامل وتتفاعل لتخلق لدى الباحث الفكرة الأولية حول موضوع بحثه والتي يُفترض به أن يعرضها ويوضحها للقارئ في (المقدمة) التي هي أول فقرات مشروع بحثه.

2. أسباب اختيار البحث: إن تحديد الباحث لطبيعة موضوع بحثه ومضمونه، يستتبع توضيحه للأسباب التي دفعته للاهتمام بهذا الموضوع ومن هذه الزاوية أو تلك دون غيرها، والعوامل التي دعت له لتفضيله على غيره من المواضيع في نطاق تخصصه واهتمامه.

3. أهداف البحث: إن تحديد الباحث لموضوع بحثه، وعرضه لفكرته الأولية في فقرة (المقدمة)، ثم عرضه لأسباب اختياره له وعوامل تفضيله على غيره، يمهد لانتقاله إلى الفقرة الثالثة في مشروع البحث والمتعلقة بتحديد (هدف البحث)، فلكل بحث هدف يبتغيه الباحث بلوغه وتحقيقه، ويتحدد هذا الهدف عادة وبشكل تلقائي، بدلالة:

- طبيعة الموضوع الذي اختار الباحث تخصيص بحثه لدراسته.

- إشكالية البحث، والسؤال الذي يسعى للإجابة عليه فيه.

- أسباب اختياره لموضوع البحث.

4. أهمية البحث: وهي الفقرة الرابعة المتعلقة بتحديد الباحث لـ (أهمية البحث)، لأن دقة تحديد أسباب البحث وأهدافه، تؤسس لدقة تحديد أهمية البحث، وما يستوجب اختياره ودراسته نظرياً أو عملياً، أو الاثنين معاً. ولكن بعض الكليات والأقسام والفروع الأكاديمية، أو بعض الباحثين فيها، قد يفضلون أحياناً إدماج فقرات (أسباب وأهداف وأهمية) اختيار موضوع البحث في فقرة واحدة، أو يجعلونها فقرتين.

5. إشكالية البحث: وهي الفقرة المتعلقة بتحديد (إشكالية البحث)، أي الفقرة التي يعيد الباحث فيها صياغة عنوان بحثه في صورة سؤال عام وشامل وكبير، يكون البحث محاولة للإجابة عليه، ويمكن للباحث أيضاً أن يطرح هذا السؤال، ثم يجزئه إلى أسئلة خاصة وجزئية وصغيرة، تكون الإجابة عليها هدف فصول ومباحث، وحتى مطالب وفقرات البحث.

6. فرضية/فرضيات البحث: وهي الفقرة السادسة المتعلقة بتحديد الباحث لـ (فرضية/فرضيات البحث)، أي الفقرة التي يصوغ الباحث فيها إجابة عامة وشاملة وكبيرة، يعتقد أنها صحيحة، ويقترحها كإجابة على السؤال الذي طرحه في إشكالية البحث.

7. مداخل ومناهج البحث: وهي الفقرة المتعلقة بتحديد الأدوات التي يستخدمها الباحث في التعامل مع معلومات البحث لاستخلاص المقدمات والنتائج منها للتحقق من خطأ أو صواب فرضية البحث، وصولاً إلى هدف البحث، وتشمل هذه الأدوات كلاً من:

– المداخل/المقتربات **Approach** (التاريخي، القانوني، الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي، الإحصائي،... الخ).

– المناهج **Method** (الاستقرائي، الاستنباطي، المقارن، البنيوي).

وسنوضح لاحقاً الفرق بين هذين النوعين من الأدوات.

8. نطاق البحث: وهي الفقرة الثامنة المتعلقة بتعيين الباحث للحدود الزمانية والمكانية التي سيبحث في موضوعه في نطاقها، ليضمن بذلك، لنفسه أولاً، وللقارئ ثانياً، دقة هذه الحدود ووضوحها، بما يمنع تشتته وتضييع وقته وجهده بخروجه عنها إلى ما لا

يدخل في نطاق اهتمام بحثه واختصاصه لا زمنيا ولا مكانيا. ويمكن أن تتضمن هذه الفقرة أيضا، تحديد الباحث عينة البحث التي سيجري دراسته عليها في حالة البحوث التطبيقية التي تتحقق من صحة أو خطأ فرضياتها بإجراء اختبارات/استطلاعات رأي على عينة بحثية مع ضرورة توضيح الباحث أسباب وطرق اختياره لهذه العينة ونوعية الاختبارات التي سيجريها عليها.

9 . التعريفات الإجرائية: وهي الفقرة المتعلقة بتحديد الباحث لتعريفاته لأهم المصطلحات التي سيستخدمها في بحثه بشكل إجرائي/عملي خاص ومميز، بما يجعلها ذات دلالات خاصة بالبحث وموضوعه، وهو ما قد يجعلها مختلفة، جزئيا أو كليا، عن تعريفاتها الشائعة والمتداولة. ولكن تحديد الباحث للتعريفات الإجرائية لمصطلحات بحثه، لا يعني أبدا تعريفه للكلمات كلها الواردة في عنوان بحثه وإشكاليته وفرضيته ودراسته، بل يكفي بتعريف المصطلحات التي يستعملها في البحث بصيغ إجرائية/عملية خاصة، ويترك الكلمات الأخرى المعروفة لدى الجميع، والقصد منها واضح ومفهوم، ولا يحمل أي لبس.

10 . البحوث السابقة: وهي الفقرة العاشرة المتعلقة بتحديد الباحث للدراسات السابقة عن موضوع البحث، للتعريف بها تعريفاً يتضمن: اسم الباحث، عنوان البحث، مكان وتاريخ تقديم البحث أو نشره، الجهة المقدم إليها البحث أو الجهة الناشرة، ثم موجزا عن أهم عناصر ذلك البحث ونتائجه، وأوجه تشابهه واختلافه مع البحث الذي يرغب الباحث في تقديمه على الرغم من وجود البحث السابق.

11 . خطة البحث: وهي الفقرة الأخيرة التي يختتم بها الباحث مشروع بحثه، بتقديم خطة البحث التي تتضمن المقدمة، ثم فصول البحث ومباحثها، ويمكن أن تتضمن أيضا مطالب المباحث، إذا كان الباحث قادرا على تحديدها، ثم الخاتمة تليها قائمة المصادر، ثم قائمة الملاحق إن وجدت، مع ملاحظة أن هذه الخطة ذات طبيعة أولية وغير ثابتة، مما يعني أنها قابلة للتعديل أثناء البحث على ألا يشمل هذا التعديل عنوان البحث لا تعديلا كليا ولا حتى جزئيا وإلى حد عدم تغيير حرف واحد فيه.

فإذا انتهى الباحث من إعداد مشروع البحث الذي ينوي كتابته، ووافق عليه الأستاذ المشرف، واللجنة العلمية إذا اقتضى الأمر ذلك، يبدأ بتنفيذ هذا المشروع، مراعيًا في ذلك كله مسألة بالغة الأهمية، وهي أن أي بحث، يجب أن يأخذ في العقل أولاً، ثم في التصميم ثانياً، وفي التنفيذ ثالثاً، صورة مربع متساوي الأضلاع، وهذه الأضلاع الأربعة هي:

- عنوان البحث: ويجب أن يعبر عن فكرة البحث وموضوعه بدقة ووضوح.

- إشكالية البحث: وهي السؤال الذي يطرحه الباحث، ويحاول الإجابة عليه في البحث، ويجب أن تكون ذات صلة وثيقة بعنوان البحث وموضوعه.

- فرضية البحث: وهي الجواب الذي يقترحه البحث للسؤال الذي يطرحه ويريد الإجابة عليه، ويجب أن تكون ذات صلة وثيقة بسؤال وإشكالية البحث.

- خطة البحث: وهي المخطط أو المسار الذي سيمضي فيه الباحث للتحقق من صحة أو خطأ الجواب الذي يقترحه في الفرضية عن السؤال الذي يطرحه في الإشكالية.

ويجب أن تكون هذه الأضلاع الأربعة موجودة ومتساوية تماماً في كل بحث، ولا يكون بينها لا تناقض ولا حتى اختلاف أو عدم تناسب، ولو كان صغيراً أو بسيطاً، وإلا فسيعاني البحث من عيب جوهري فيه، بما يفقده شروط الحيادية والموضوعية والمنهجية والعلمية.

* صفحات البحث:

يفترض أن تتكون صفحات البحث من مجموعتين مترابطتين ومتكاملتين

ومتتاليتين من الصفحات هما:

1. مجموعة الصفحات التمهيدية التي ترقم بالأحرف أ، ب، ج...، وتتضمن:

- صفحة العنوان (لا يظهر عليها الرقم)

- صفحة الآية أو الحكمة أو المقولة (اختيارية)

- صفحة الإهداء (اختيارية)

- صفحة الشكر (اختيارية)

- صفحة المحتويات
- صفحة الملخص **Abstract** باللغة العربية في أول البحث، وباللغة الانكليزية في آخره.

2. مجموعة صفحات متن البحث التي يتم ترقيمها بالأعداد 1، 2، 3...، وتتضمن:

- المقدمة: (وتحتوي مشروع البحث بفقراته المذكورة سابقا كلها)

- الفصل الأول ومباحثه (ويمكن لهذه المباحث أن تتضمن أيضا المطالب وحتى الفقرات)

- الفصل الثاني ومباحثه

- الفصل الثالث: ومباحثه

(ويمكن أن يتضمن البحث فصولا أخرى حسب موضوعه وخطته)

- الخاتمة

- النتائج والتوصيات والمقترحات (إن وجدت)

- المصادر

- الملاحق

ويجب أن يراعى في كتابة البحوث الأكاديمية، وعلى تعدد مستوياتها وتنوعها، شرط الالتزام بالعدد الذي تحدده التعليمات الأكاديمية لكل مستوى ونوع منها، إن وجدت، فلا تقل تلك الصفحات عن الحد الأدنى، ولا تزيد عن الحد الأعلى.

* إشكالية وفرضية البحث:

إذا كانت عوامل: اختصاص الباحث أولا، واهتمامه الشخصي ثانيا، وقراءته المسبقة المحددة بهذا الاختصاص وهذا الاهتمام ثالثا، هي العوامل التي تتداخل وتتفاعل لتكوّن لدى الباحث الفكرة الأولية عن موضوع بحثه، بما يؤسس لتحديده لأسباب وأهداف وأهمية البحث (دواعي اختياره له)، تمهيدا وتأسيسا لصياغة إشكالية البحث (وحتى أجزاء الإشكالية أيضا، أي مشكلاتها/أسئلتها الفرعية)، فما هي إشكالية البحث.

أ. الإشكالية **problematic**: تمثل إشكالية البحث، السمة الخاصة بهذا البحث والعلامة المميزة له عن غيره من البحوث التي تتناول الموضوع نفسه، حيث تحدد إشكالية البحث، موضوع البحث، والزاوية التي يختارها الباحث للنظر منها إليه، والحل الذي يقترحه لهذه الإشكالية، وهذا ما يجعل تحديد الإشكالية، محطة أساسية في كل مشروع بحث. وقد أعطيت للإشكالية تعاريف عديدة، لكن التعريف الذي تقدمه موسوعة المعارف الكونية، يبدو التعريف الأكثر دقة ووضوحاً، حيث يحدد الإشكالية بأنها: "مجموعة أسئلة عن موضوع معين"

وبعني هذا أن الإشكالية: ((سؤال موجز ومركز عن موضوع البحث)).

أو هي: ((سؤال عن مجموعة العلاقات القائمة بين مقدمات أو نتائج أو أحداث

أو فواعل أو مكونات موضوع معين يشوبه الغموض والتعقيد)).

أو هي: ((سؤال عن موضوع محدد، لا يوجد له جواب شاف أو كامل حتى الآن)).

وبذلك، يكون هدف الباحث من أي بحث ينجزه، هو الإجابة عن السؤال الذي يطرحه

موضوع البحث، أو تقديم حل لإشكالية البحث التي يضعها في صيغة سؤال.

وإذ يختلط عادة مصطلح (الإشكالية)، بمصطلح آخر مقارب له هو

(المشكلة)، فلا بد من التمييز بين المصطلحين على أساس:

- اتفاق الإشكالية والمشكلة من حيث الدلالة على أوضاع أو قضايا أو مشكلات أو

ظواهر معينة، تطرح على من يعيشها أو يفكر فيها أسئلة تحتاج إلى إجابات.

- اختلاف الإشكالية والمشكلة من حيث اتساع نطاق الإشكالية أكثر من المشكلة،

لأن الإشكالية أوضاع أو قضايا أو مشكلات أو ظواهر عامة وكلية، قابلة للتجزئة أو

التقسيم إلى مشكلات خاصة وفرعية. ويعني ذلك أن إشكالية البحث، سؤال عام

وكلّي، يمكن أحياناً تجزئته إلى مجموعة مشكلات (أسئلة) خاصة وفرعية، ترتبط كل

مشكلة منها وسؤالها بالإشكالية وسؤالها العام وتتفرعان عنها.

ويجعل ذلك من الإجابة (الحل) التي يقدمها الباحث على السؤال العام والكلّي

للإشكالية، محصلة لمجموع ما توصل إليه في بحثه من الإجابات (الحلول) عن

الأسئلة الخاصة والفرعية المرتبطة بالمشكلات المتفرعة من الإشكالية والمشتقة منها.

حيث إن الإجابة عن كل سؤال من أسئلة المشكلات، تقرب الباحث خطوة من الإجابة عن سؤال الإشكالية، فحين يجب البحث عن سؤال جزئي عن طبيعة المصالح الاقتصادية الغربية، ويجب عن سؤال آخر جزئي عن ضرورة نطف البلدان العربية لهذه المصالح، توصلنا محصلة الإجابتين الجزئيتين إلى الإجابة عن السؤال الكبير والأساس عن العلاقة بين طبيعة وتوجهات سياسات البلدان الغربية تجاه البلدان العربية عامة والنفطية منها على وجه الخصوص، وحين يجب البحث عن سؤال جزئي عن الضغط الجوي وأثره في الطبيعة، ويجب عن سؤال آخر جزئي عن خصائص الماء، توصلنا محصلة الإجابتين الجزئيتين إلى الإجابة عن السؤال الكبير والأساس عن علة ظاهرة صعود أو عدم صعود الماء في المضخات إلى أعلى من 10, 33م.

وبذلك تكون الإشكالية و المشكلة، متفتتان دلاليا ومرتبطتان وظيفيا لأن إحداهما تحتاج للأخرى وتكملها وظيفيا، لكنهما مختلفتان اختلافا جزئيا من حيث اتساع نطاق الإشكالية وضيق نطاق المشكلة، وهو ما يجعل العلاقة بينهما، علاقة الكل (الإشكالية) بأجزائه (المشكلات)، لأن الإشكالية تتكون من أكثر من مشكلة أي «مشكلات»، وحيث إن المشكلة جزء من الإشكالية، فسيكون حل المشكلات الجزئية الصغيرة والإجابة عن أسئلتها الفرعية، هو المقدمة لحل المشكلة الكلية والكبيرة (الإشكالية) والإجابة عن أسئلتها الأساس.

وإذا كانت الإشكالية هي الزاوية التي يختارها الباحث للنظر منها إلى موضوع بحثه، فإن هذا الاختيار، يعني دراسة جانب محدد من الإشكالية/الموضوع دون جوانبها الأخرى التي ما تزال موجودة، وما تزال بحاجة لدراسات أخرى. وإذ تتخذ الإشكالية صورة السؤال الكبير الذي يطرحه الباحث عن موضوع دراسته، بما يعين حدود هذا الموضوع، والجانب أو الجوانب التي سيركز عليها، فإن هذا السؤال، يكون قابلا للتجزئة والتفرع إلى أسئلة صغيرة، تجيب عنها فصول الدراسة ومباحثها ومطالبها. خصائص الإشكالية: إن من الضروري ملاحظة أن الإشكالية هي التي تحدد للباحث ما يبحث عنه ويريد فهمه وتفسيره وتعليقه، لذلك، لا بد أن تتوافر فيها مجموعة الخصائص التالية:

- أولاً: خاصية الوضوح: حيث يجب أن تكون الإشكالية واضحة، دقيقة، موجزة.
- ثانياً: خاصية التوافق: حيث يجب أن تكون الإشكالية متوافقة مع موضوع البحث، أي أن تكون ذات صلة وثيقة ومباشرة بموضوع البحث.
- ثالثاً: خاصية القابلية للبحث: حيث يجب أن تكون الإشكالية قابلة للبحث فيها ودراستها، وخصوصاً من حيث توفر المعلومات عنها، وأولها المعلومات باللغات التي يستطيع الباحث قراءتها وفهمها، وثانيها المعلومات التي يمكن للباحث الحصول عليها، سواء أكانت علنية أم سرية، والأولى أفضل على الرغم من أهمية الثانية.
- هناك أخيراً سؤال يطرحه الطلبة عادة عن ماهية العلاقة بين عنوان البحث وبين إشكالية البحث؟ والجواب هو أن عنوان البحث، صياغة خيرية تلخيصية لإشكالية البحث، ومن ثم، فإن إشكالية البحث، صياغة تساؤلية لعنوان البحث.
- مثال: علاقة عنوان بحث بالإشكالية:

العنوان: ((المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب في العراق في تلفزيون فضائية العراقية.. دراسة وصفية تحليلية لنشرة الساعة الثامنة مساء 2003-2015)).

الإشكالية: كيف عالج تلفزيون فضائية العراقية ظاهرة الإرهاب كظاهرة جديدة عرفتھا دولة العراق بعد عام 2003؟

ونلاحظ في هذا المثال أن عنوان البحث تحول إلى سؤال يتوافر على المقاييس الواجب توفرها في كل بحث يتم اختياره، وهي المقاييس المتمثلة في (الوضوح والتوافق والقابلية للبحث).

مشكلات/تساؤلات الإشكالية: ويقصد بها المشكلات/الأسئلة الفرعية الخاصة التي يشتقها الباحث من الإشكالية الأساسية العامة، ثم يعيد صياغتها في صورة أسئلة جزئية، تحدد الجوانب الفرعية للبحث (فصول، مباحث، فقرات، مطالب.. الخ)، ويكون عدد التساؤلات غير محدد، لكن المفضل ألا يقل عادة عن ستة أسئلة، ليكون بالإمكان جمع كل سؤالين مترابطين معاً، ليكونا مبحثين في فصل، بما يجعل البحث مكوناً في حده الأدنى من ثلاثة فصول. وتفيد هذه التساؤلات في تحديد الجوانب الفرعية

للبحث لضمان عدم خروجه عن هذه الجوانب التي تم تحديدها سلفا بدلالة التساؤلات، كما تفيد أيضا في توجيه عملية التحليل نحو الأهداف المحددة للبحث. مثال: الأسئلة الفرعية وعلاقتها بالسؤال الرئيس في المثال السابق:

1. هل اتبع تلفزيون فضائية العراقية إستراتيجية معينة في تعامله مع ظاهرة الإرهاب؟
2. إذا كان تلفزيون فضائية العراقية قد اتبع إستراتيجية معينة في تعامله مع ظاهرة الإرهاب، فهل كان القائمون على إدارة هذه الفضائية على علم بمثل هذه الإستراتيجية؟
2. هل تغيرت إستراتيجية تلفزيون فضائية العراقية في معالجة ظاهرة الإرهاب؟ وما هي طبيعة هذا التغير؟ وما هي أسبابه ومراحله؟

3. ما هي الأنواع الصحفية التي استخدمها تلفزيون فضائية العراقية في معالجة أخبار العمليات الإرهابية وما هي مصادر هذه الأخبار؟

4. ما هي أنواع الصور والدلالات الأساسية التي نقلها تلفزيون فضائية العراقية إلى المشاهدين في سياق معالجته لظاهرة الإرهاب؟

فإذا كان الباحث، قد طرح هنا أربعة تساؤلات، فستكون هذه التساؤلات هي الجوانب الأساسية الأربعة للبحث التي سيكون عليه تناول كل تساؤل منها في فصل من فصول بحثه، مع إمكانية تقسيم كل تساؤل/جانب منها إلى تساؤلات/جوانب فرعية، تكون بدورها مباحث الفصول الأربعة للبحث.

ب. الفرضية Hypothesis: إذا كان كل بحث، محاولة للإجابة عن سؤال عام وكبير، نطلق عليه تسمية الإشكالية، وكانت الإشكالية قابلة للتفريع إلى مشكلات صغيرة، تصاغ بدورها كأئلة خاصة صغيرة، تحدد بمجموعها الجوانب التي يختار الباحث معالجتها من بين المجموع الكلي لجوانب الإشكالية المطروحة للبحث فيها. فإن كل بحث أيضا، محاولة لتقديم إجابة مقترحة على سؤال الإشكالية، وهي الإجابة التي يمكن أن تتضمن أيضا إجابات عن الأسئلة الخاصة الصغيرة للمشكلات الجزئية المتفرعة عن هذه الإشكالية، وهذه الإجابة هي ما يعرف بـ "فرضية البحث" أو "الفرضية".

تعريف الفرضية: يتكون مصطلح الفرضية في اللغة الإنكليزية Hypothesis من كلمتين Hypo وتعني "شيء أقل ثقة"، و Thesis وتعني أطروحة؛ وبذلك، يكون معناها: "الجواب الافتراضي المبدئي، المقترح والمؤقت، أو الجواب غير المؤكدة صحته". ويُعرّف المنجد الموسوعي الفرنسي الفرضية بأنها:

"الجواب المقترح الذي ننطلق منه للتفكير في حل مشكلة ما".

"اقترح ناتج من ملاحظة ما نراقبه عن طريق التجربة أو نفضحه عن طريق الاستنتاج". وبذلك، سيكون بالإمكان تعريف الفرضية بأنها:

"إجابة يقترحها الباحث على السؤال الذي تطرحه إشكالية البحث،

ويقدمه مسبقاً وقبل البدء بالبحث الذي سيكون هدفه التحقق من صحة هذا الجواب". وعليه، فقد تكون الإجابة التي يقترحها الباحث على سؤال الإشكالية، ب (نعم) أحياناً، وب (لا) أحياناً أخرى. لذلك، توضع أولاً إشكالية/مشكلة البحث في صورة سؤال، ثم توضع بعدها الإجابة التي يقترحها الباحث على هذا السؤال في صورة فرضية مصاغة في جمل خبرية تقريرية، تبين ما يعتقد الباحث أنها طبيعة وأسباب حدوث ظاهرة معينة، أو تحدد مظاهر ونتائج هذه الظاهرة، أو تصرح بوجود علاقة بين حدين أو عنصرين أو أكثر من حدود أو عناصر الظاهرة. وبذلك، تكون مهمة الباحث والبحث، تحديد الإشكالية وسؤالها، ثم صياغة الفرضية إجابة على هذا السؤال، ثم التحقق من صحة الفرضية/الإجابة، سواء عن طريق البحث النظري، أو البحث الميداني أو عن طريق ملاحظة وتحليل ممارسات أو سلوكيات معينة، ولا بد من التذكير بأن هدف البحث ليس إثبات الفرضيات ولا نفيها بأي حال من الأحوال، ولكن هدفه هو التحقق من الفرضيات المقترحة، وهل هي فرضيات صحيحة أو خاطئة، والنتيجة مفيدة في الحاليتين.

أمثلة على إشكاليات توضع فرضيات للإجابة عليها:

- الإشكالية: كيف عالج تلفزيون فضائية العراقية ظاهرة الإرهاب كظاهرة جديدة عرفتها دولة العراق بعد عام 2003؟

- الفرضية: إن معالجة تلفزيون فضائية العراقية لظاهرة الإرهاب كظاهرة جديدة عرفتها دولة العراق بعد عام 2003، تعاني من نقص المعلومات، وقصور التغطية الصورية والخبرية، والافتقار للإستراتيجية الواضحة والثابتة.
- الإشكالية: هل يقرأ الطلبة الجامعيون عادة الكتب الجامعية المنهجية ؟
- الفرضية: إن الطلب الجامعيين لا يقرءون الكتب المنهجية الجامعية إلا في حالات محدودة واستثنائية.
- الإشكالية: هل يؤثر إقبال الأطفال على الانترنت في تحصيلهم الدراسي؟
- الفرضية: إن إقبال الأطفال على الانترنت يؤثر سلبا في تحصيلهم الدراسي.
- الإشكالية: هل تؤثر عادة القراءة لدى الوالدين في رغبة أبنائهم في القراءة؟
- الفرضية: إن عادة القراءة لدى الوالدين تؤثر إيجابيا في رغبة أبنائهم في القراءة.
- الإشكالية: ما هي صورة المواطن العربي في الصحافة الفرنسية المكتوبة؟
- الفرضية: إن صورة المواطن العربي في الصحافة الفرنسية المكتوبة، صورة سلبية في الكثير من جوانبها.
- الإشكالية: هل يعد (.....) مفكرا ذا فكر سياسي مميز وخاص به؟
- الفرضية: إن (.....) يعد مفكرا ذا فكر سياسي مميز وخاص، عكسته معالجته لقضايا مثل
- الإشكالية: هل تؤثر الظروف الاجتماعية-الاقتصادية التي يعيش فيها الشباب في دولة مصر بعد عام 2003 في توجهاتهم ومواقفهم السياسية؟
- الفرضية: إن التوجهات والمواقف السياسية للشباب في دولة مصر بعد عام 2003 تتأثر بظروفهم السياسية والفكرية أكثر من تأثرها بظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ونلاحظ أن الفرضيات السابقة، توضح بدقة العلاقة بين عناصر الإشكالية موضوع البحث، والتي تحدد بالتالي هدف البحث وأهميته، وترسم مسار عمله، وتوجه نحو أهداف فرعية محددة (من حيث: جمع المعلومات والحقائق ذات الصلة بالموضوع دون سواها).
- أركان الفرضيات: للفرضية عادة ثلاثة أركان أساسية هي:

- الجواب الذي يفترضه الباحث صحته، ويقترحه مسبقا كجواب على سؤال البحث.
- العلاقة التي يقترح جواب/فرضية الباحث وجودها أو عدم وجودها بين حدين أو أكثر من حدود سؤال البحث.
- المسار الذي يقترحه جواب/فرضية الباحث، للتحقق النظري أو التجريبي من تطابق، أو عدم تطابق، الفرض مع الواقع.
- ويُفترض بالبحث ونتائجه، الكشف عن صواب أو خطأ الإجابة التي تقترحها الفرضية على سؤال إشكالية البحث، بشأن تأثير الإعلان التلفزيوني في إقبال الأطفال على سلع معينة مثلا، وفي حالة هذا المثال، يقوم الباحث بالخطوات التالية:
1. تحديد إشكالية/سؤال البحث "هل يزيد الإعلان التلفزيوني من إقبال الأطفال على شراء السلع التي يقدمها لهم حتى لو لم يكونوا في حاجة إليها؟"
 2. تحديد فرضية البحث "إن الإعلان التلفزيوني يزيد من إقبال الأطفال على شراء السلع التي يقدمها لهم حتى لو لم يكونوا في حاجة إليها".
- ويعني ذلك، أن على الباحث الذي حدد إشكالية/سؤال البحث، واقترح هذه الفرضية للإجابة عليه، أن يختار عينة من الأطفال، يجري عليها تجربة، يعرض فيها عليهم برامجهم المفضلة، مصحوبة في حالة وغير مصحوبة في حالة أخرى، بإعلانات عن سلع معينة (أفلام، محافظ، لعب...)، ثم يصطحبهم إلى محلات تجارية توجد فيها هذه السلع، ليلاحظ إن كان الأطفال سيرغبون في اقتناء هذه السلع ويقبلون على اقتنائها حتى لو لم يكونوا في حاجة إليها.
3. الإعداد الدقيق لكل خطوة، باختيار الباحث للعينة البحثية التي تكون على شكل مجموعة متماثلة من حيث العوامل المتداخلة (عدد الإخوة والأخوات في البيت، موقع الطفل بين إخوته، الحالة المادية للوالدين ومستواهم التعليمي، الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، الحي الذي يعيش فيه، عدد ساعات مشاهدة برامج التلفزيون...)، تحديد مجموعة التجريب ومجموعة الضبط، تحضير الوسائل اللازمة لإجراء التجربة (أفلام، جهاز تلفزيون، القاعة).

4. إجراء التجربة بعرض الباحث للأفلام والأشرطة المصحوبة بالإعلانات على مجموعة التجريب (أ)، وعرض الأفلام والأشرطة نفسها ولكن غير المصحوبة بالإعلانات على مجموعة التجريب (ب). ثم يصطحب بعد ذلك المجموعتين، كل منهما على حدة، إلى المحلات التجارية نفسها لملاحظة تصرفات كل مجموعة تجاه السلع المعروضة.

5. تسجيل الملاحظات المستخلصة من التجربة في شكل بيانات ونسب مئوية.

6. تكرار التجربة نفسها أكثر من مرة للتأكد من صحة الملاحظات والنتائج المستخلصة منها.

أنواع الفرضيات: للفرضيات أنواع مختلفة، لكن جرت العادة على التمييز بين ثلاثة أنواع أساسية منها:

1. الفرضية أحادية المتغير: وهي الفرضية التي تهتم بموضوع أو متغير أو ظاهرة واحدة: (ازدياد معدلات الاستياء الفردي والعام من السياسات الحكومية الخدمية)، حيث يهتم الباحث هنا بوصف ظاهرة تزايد معدلات الاستياء لدى الناس.

2. الفرضية ثنائية المتغيرات: وهي الفرضية التي تهتم بالعلاقة بين متغيرين/ ظاهرتين/ عنصرين أساسيين، بحيث إن تغير ظاهرة/عنصر منهما، يؤدي إلى تغير الظاهرة/العنصر الآخر، بما يثبت وجود علاقة ارتباط وتأثير بين المتغيرين/ الظاهرتين/ العنصرين، (إذا زاد استياء الناس من السياسات الحكومية الخدمية، ازداد ضعف مستوى الشرعية السياسية للنظام الحاكم)، حيث تكون العلاقة في هذه الفرضية ثنائية المتغيرات: زيادة الاستياء تؤدي إلى ضعف الشرعية، وهي أيضا علاقة سببية أيضا، لأن (الاستياء وزيادة معدلاته هو المتسبب في ضعف الشرعية وزيادة معدلاته).

3. الفرضية متعددة المتغيرات: وهي الفرضية التي تهتم بالعلاقة بين عدة متغيرات/ظواهر/عناصر، "إن انعدام أو حتى ضعف اهتمام الحكومة بقطاع الخدمات، يجعل المواطنين أقل ثقة بهذه الحكومة خصوصا وسياسات، وأكثر استعدادا لمعارضتها والتشكيك بشرعيتها"، فالمتغيرات في هذا المثال هي: المواطنون، الحكومة، سياسات

الخدمات، الثقة، المعارضة والتشكيك بالشرعية، وهي حدود مترابطة وكل ظاهرة مسببة أو نتيجة للظاهرة الأخرى.

أسلوب صياغة الفرضية: يُفترض أن تصاغ الفرضية بأسلوب تقريرى خبرى واضح، وعبارات مختصرة، لا لبس فيها ولا تناقض بينها، ولا تحمل أي تحيز أو تعصب، وتكون العلاقة بين المتغيرات فيها واضحة، وقابلة للإثبات أو النفي، وأن تكون المفاهيم والمصطلحات الواردة فيها محددة المفاهيم، وقابلة للملاحظة (observable)، والقياس (measurable)، والعد (Quantifiable). ويقدر ما يمكن أن تكون الفرضية إثباتاً، يمكن أن تكون نفيًا أيضاً، فلاحتمالان إردان فيها، ويمكن أن تكون مركبة أيضاً، بحيث يجتمع فيها إثبات أمر ونفي آخر. ولا يجوز للباحث أن يوجه بحثه ويوظفه بطريقة متعمدة لإثبات صحة الفرضية حتى وإن لم تكن صحيحة فعلاً، أو إثبات خطئها حتى وإن لم تكن خاطئة فعلاً، لأن مهمة البحث هي التحقق المحايد والموضوعي والعلمي مما إذا كانت الفرضية صحيحة أو خاطئة، ولا يوجد عدد أنموذجي للفرضيات، لكن يفضل أن لا تزيد عن الثلاث، بما يسمح بتخصيص فصل للتحقق من كل فرضية منها، وبذلك لا تزيد فصول البحث عن ثلاثة فصول كما هو غالب على الكثير من البحوث، وإن كان يمكن أن تكون أقل أو أكثر.

أمثلة عن العلاقة بين العنوان والإشكالية (التساؤلات) والفرضيات:

مثال:

عنوان البحث: الانعكاسات السياسية والعسكرية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية.. دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية/سؤال البحث: ما هو محتوى الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية؟ وما هي

المفاهيم والأسس التي تقوم عليها؟ وما هي الانعكاسات السياسية والعسكرية لذلك

المحتوى وتلك المفاهيم والأسس في حالة الولايات المتحدة الأمريكية؟

تساؤلات/أسئلة البحث:

- ما هو مفهوم وطبيعة الثورتين التقليدية والجديدة في الشؤون العسكرية؟

- ما هي مراحل ومسارات الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية؟

- ما هي طبيعة التغيرات التي تركتها الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية على مفاهيم ومسلّمات استخدام القوات المسلحة في الحرب؟
- ما هي تأثيرات الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية في أداء القوات المسلحة الأمريكية؟
- ما هي تأثيرات الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية في المنظور الأمريكي للعلاقات الدولية؟
- ما هي تأثيرات الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية في أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ووسائل وأساليب تحقيقها؟

الفرضيات:

- إن الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية جعلت المنظور الأمريكي للعلاقات الدولية يؤكد على الدور المنفرد والخاص للولايات المتحدة، ووسعت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأعطت لهذه السياسة طابع التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى.
- إن التصورات الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، باتت تتحدد بدلالة التطورات التقنية والتنظيمية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، حيث تعد التطورات التقنية والتنظيمية متغيرا مستقلا، يؤثر في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة بوصفها متغيرا تابعا.
- إن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ازدادت وتوسعت واكتسبت أساليبها ووسائل تحقيقها طابعا عسكريا بفعل التطورات التقنية والتنظيمية المتحققة بفضل الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية.
- يتعلق موضوع البحث، في هذا المثال، بدراسة الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية والتأثيرات الناتجة عنها في المجالين السياسي والعسكري، لكنه موضوع بحث واسع جدا، ولا يمكن الإلمام بجوانبه كلها في بحث واحد، لذلك لا بد من تجزئته إلى عدة أجزاء، يختار الباحث جزءا من هذه الأجزاء ليدرسه، وهذا الجزء هو انعكاساتها في

الميدانين السياسي والعسكري على الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حدده بدقة في الأسئلة الست التي طرحها.

مثال:

عنوان البحث: نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر 1978-1992.

إشكالية/سؤال البحث: لماذا نمت النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر بين الأعوام 1978-1992؟

تساؤلات/أسئلة البحث:

- ما هي طبيعة النزعة الإسلامية السياسية التي نمت لدى الشباب في دولة مصر، وهل تختلف هذه الطبيعة باختلاف المراحل العمرية والظروف الاجتماعية؟

- ما هي الأبعاد الفكرية والعملية، السياسية والاجتماعية للنزعة الإسلامية السياسية التي نمت لدى الشباب في دولة مصر.

- هل نمت النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر فعلا بين أعوام 1978-1992؟

- ما هي المراحل الأساسية لتنامي النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر، وهل تبدو هذه المراحل كحركة دائمة، أم أن هناك انقطاعات في هذه الحركة؟

- هل هناك أوجه اختلاف أو تشابه بين نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في حالي الشباب في دولتي مصر و سوريا.

- ما هو دور السياسات الحكومية في نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر، وهل يمكن عزلها عن المؤثرات المجتمعية وتحليلها على حدة؟ وهل يمكن

تحديد العامل أو الطرف الأكثر تأثيرا في نمو هذه النزعة داخليا وخارجيا؟

- ما هو دور وسائل الإعلام الحكومية والمعارضة في نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر، وما هي الفئات العمرية والجنسية والمهنية والطبقية

الشباب من الشباب التي كانت الأكثر تأثرا بهذه الوسائل، أو كل وسيلة من هذه الوسائل على حدة؟

- هل كان الدور المؤثر في نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر لوسائل الإعلام ذات النزعة الإسلامية، أم لقادة ورموز الحركات الإسلامية؟
 - هل تركز نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر في مناطق معينة من هذه الدولة دون أخرى، وما هي طبيعة وخصائص هذه المناطق؟
- الفرضيات:

- إن النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر بين أعوام 11978-1992، ذات طبيعة معارضة عنيفة، على اختلاف في درجة المعارضة والعنف باختلاف المراحل العمرية والظروف الاجتماعية لهؤلاء الشباب.
 - إن دور وسائل الإعلام الحكومية والمعارضة في نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر بين أعوام 11978-1992، أقل من دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية.
 - إن نمو النزعة الإسلامية السياسية لدى الشباب في دولة مصر، تركز في المناطق الريفية والمدينية الأكثر فقرا في هذه الدولة دون غيرها من المناطق.
- مثال:

الموضوع: العلاقة بين الإعلان التلفزيوني والطفل

إشكالية/سؤال البحث: هل يجب التحكم في نوعية ومحتوى الإعلان التلفزيوني الموجه للأطفال؟

الفرضيات:

- يؤثر الإعلان التلفزيوني في فكر وسلوك الأطفال سلبا، فيجعلهم أكثر عنفا.
- يؤثر الإعلان التلفزيوني في فكر وسلوك الأطفال أكثر من تأثيره في فكر وسلوك الكبار.

يتعلق موضوع البحث، بدراسة العلاقة بين الإعلان التلفزيوني والطفل، وهو موضوع بحث واسع جدا، ولا يمكن الإلمام بجوانبه كلها في بحث واحد، لذلك لا بد من تجزئته إلى عدة أجزاء، على أن يختار الباحث جزءا واحدا من هذه الأجزاء ليدرسه، ومن بين هذه الأجزاء نذكر على سبيل المثال:

- الآثار السلبية للإعلان التلفزيوني على الطفل،
- كفيات ونتائج تفاعل الأطفال مع المؤثرات السمعية والبصرية للإعلان التلفزيوني،
- علاقة الوضع الاجتماعي للأسرة بتأثير الإعلان التلفزيوني في الأطفال ،
- علاقة السن بتأثير الإعلان التلفزيوني في الأطفال،
- اختار الباحث، من بين عشرات الأسئلة المطروحة في هذا المجال، السؤال التالي: هل يجب التحكم في نوعية ومحتوى الإعلان التلفزيوني الموجه للأطفال؟
- ثم وضع لسؤاله فرضيتين اثنتين:
- يؤثر الإعلان التلفزيوني في فكر وسلوك الأطفال أكثر من تأثيره في فكر وسلوك الكبار.

- يؤثر الإعلان التلفزيوني في فكر وسلوك الأطفال سلبا، فيجعلهم أكثر عنفا.
- لتكون دراسة الباحث مركزة بالأساس على التحقق من صحة هاتين الفرضيتين.

مثال:

الموضوع: العلاقة بين الطلبة والمطالعة

إشكالية/سؤال البحث: ما هي أسباب إحجام الطلبة عن المطالعة؟

الفرضيات:

- إن الطلبة يحجمون عن المطالعة بسبب عدم تعويدهم عليها في المدرسة الابتدائية/الأساسية.
- إن الطلبة يحجمون عن المطالعة بسبب ارتفاع سعر الكتاب.
- إن الطلبة يحجمون عن المطالعة بسبب غياب المكتبات العامة والخاصة القريبة.
- يتعلق موضوع البحث، في هذا المثال، بدراسة العلاقة بين الطلبة والمطالعة، لكنه موضوع بحث واسع جدا، ولا يمكن الإلمام بجوانبه كلها في بحث واحد، لذلك لا بد من تجزئته إلى عدة أجزاء، يختار الباحث جزءا من هذه الأجزاء ليدرسه، من بين هذه الأجزاء نذكر على سبيل المثال:
- دور المطالعة في تكوين الطالب،
- نوع الكتب التي يطالعها الطلبة،

- علاقة البرامج الدراسية في المرحلة الابتدائية بالإقبال على المطالعة أو العزوف عنها.

أسئلة عديدة تطرح على هذا المستوى، وقد اختار الباحث، من بينها السؤال التالي: لماذا يحجم الطلبة عن المطالعة؟ ووضع لسؤاله ثلاث فرضيات/إجابات مقترحة، سيعمل طوال بحثه على التحقق منها تأكيد أو نفيًا لها كلها، أو تأكيدًا لبعضها، ونفيًا لبعضها الآخر.

قواعد وخطوات تنفيذ البحوث الأكاديمية

إذا كان القسم الأول من هذه الدراسة، قد عرض مجموعة القواعد والخطوات اللازمة لاختيار وتصميم البحوث التي يتوجب تقديمها كجزء من متطلبات الحصول على الدرجات/الشهادات الأكاديمية المختلفة أو درجات/مراتب الترقية العلمية. فإن هذه المجموعة، ليست في حقيقة الأمر إلا نصف ما يحتاج إليه أي باحث لانجاز مثل هذه البحوث، لأن النصف الآخر الذي يحتاج إليه من تلك القواعد والخطوات، يتضمن ما يلزمه منها لغرض تنفيذ/كتابة المشروع البحثي الذي سبق أن اختاره وصممه. ولا بد من القول هنا، أن قواعد وخطوات الاختيار والتصميم التي سبق عرضها، وقواعد وخطوات التنفيذ التي ستعرض هنا، إذا كانت تنطبق على البحوث الأكاديمية بشكل خاص وأساس، فإنها تنطبق أيضا بالقدر والشكل ذاتهما على البحوث غير الأكاديمية، ولعل الفارق الوحيد بين هذين النوعين من البحوث، أن الباحث الأكاديمي ملزم بإتباع قواعد وخطوات التصميم والتنفيذ في آن واحد، وأن الباحث من خارج الوسط الأكاديمي، مخير بين إتباعها أو تجاهلها، وان كان إتباعه لها أجدى له وأنفع، لأنه يوفر لبحثه خصائص التنظيم والمنهجية والعلمية التي تتوافر عليها عادة البحوث الأكاديمية، بفضل إتباعها لتلك القواعد والخطوات.

وإذ تقدم القول بحاجة كل باحث إلى معرفة قواعد وخطوات اختيار مشاريع البحوث وتنفيذها، وتدريبه على تطبيقها مرات متعددة وفي مستويات متنوعة، بحكم واقع أن قدرات ومهارات البحث، تبدو ذات طبيعة نوعية مميزة، وليست موزعة بين الناس بالتساوي، بما يجعلها بحاجة ماسة إلى الدراسة والتدريب لتفعيلها وصقلها

وتنميتها وتطويرها. فإن أول وأهم القواعد والخطوات التي يحتاج الباحث إلى معرفتها والتمرين عليها، بعد قواعد اختيار وتصميم مشاريع البحوث، هي قواعد وخطوات تنفيذ مشاريع البحوث التي اختارها وصممها، وأول قواعد وخطوات التنفيذ وفي مقدمتها تلك المتعلقة بجمع المعلومات التي تحتاج إليها عملية تنفيذ/كتابة مشروع البحث، وتكمن أهمية ذلك بالنسبة لأي باحث، والباحث الأكاديمي خاصة، ومهما كانت طبيعة تخصصه وموضوع بحثه وأهدافه، في أن أي بحث ينطوي في جوهره على إشكالية (سؤال)، يختارها الباحث ويوظف بحثه لحلها. وإذ يطرح الباحث هذه الإشكالية في بحثه في صيغة سؤال، ويقدم إجابة مقترحة ومحددة على هذا السؤال في فرضية البحث، ويوظف خطة البحث ومفرداته للتحقق من صحة أو عدم صحة هذه الإجابة الافتراضية المقترحة، فإنه يحتاج بشكل أساس إلى جمع المعلومات أولاً عن كل ما يتعلق بإشكالية (سؤال) البحث، وطبيعتها وعناصرها وأسبابها وتفاعلاتها ونتائجها، وثانياً عن فرضية البحث ومدى توافقها مع تلك الإشكالية ودرجة وأوجه انطباقها عليها، وثالثاً متطلبات التحقق من صحة الفرضية، والنتائج التي يتوصل إليها بشأنها.

وبعني ذلك أن أي مشروع بحث يختار الباحث العمل عليه، هو في حقيقته مشروع بناء/تصنيع/تأليف (كتابة)، فإذا كانت قواعد وخطوات اختيار وتصميم هذا المشروع هي التي تزود الباحث بفكرة وهدف وخارطة البناء الذي يريد تشييده، أو الجهاز الذي يرغب في صناعته أو البحث الذي يسعى إلى كتابته، فإن قواعد وخطوات جمع واستخدام المعلومات اللازمة لبناء/صناعة/كتابة هذا المشروع، هي التي تزود الباحث في هذه الحالات كلها، بالمادة الأولية الخام المناسبة التي يحتاج إلى استخدامها والاشتغال عليها، مثل الطوب/الطابوق والاسمنت والرمل والحصى والحديد إذا كان مشروعه مشروع بناء، والأسلاك والترانزستورات والدوائر الكهربائية والرقائق الالكترونية إذا كان مشروعه تصنيع أجهزة كهربائية، والمعادن وأجهزة الصب والحفر والقياس والتكيب إذا كان مشروعه تصنيع مكائن ومعدات. ويكمن الفارق الأساس بين متطلبات تنفيذ مشاريع/عمليات البناء/التصنيع العملية، ومتطلبات تنفيذ مشاريع/عمليات البناء/التصنيع/التأليف النظرية، في أن تنفيذ الأولى يحتاج بشكل

أساس إلى توافر مواد أولية خام صلبة، وأن تنفيذ الثانية يحتاج بشكل أساس إلى توافر مواد أولية خام ناعمة (المعلومات النظرية)، لتكون مهمة جمع هذه المعلومات من مصادرها المختلفة، أول المهمات التي على الباحث انجازها قبل الشروع في تنفيذ/كتابة بحثه.

وتشمل مجموعة المصادر التي يحتاج الباحث عادة إلى التعامل معها/قراءتها لاستخلاص/جمع المعلومات منها لبحثه كلا من:

- المصادر النظرية (الكتب، البحوث، المقالات، المقابلات، المراسلات، الاستبيانات، الإحصائيات، الوثائق... الخ).
- المصادر العملية (التنقيبات أو الحفريات، التجارب المختبرية... الخ) التي تتحول نتائجها إلى معلومات نظرية.

وإذا كان تنفيذ/كتابة البحوث التطبيقية، يتطلب في الأغلب الأعم من الحالات الجمع بين التجارب العملية والمصادر المادية والنظرية، فإن البحوث النظرية، قد تتطلب أحياناً الجمع بين هذين النوعين من المصادر أيضاً، ولكن الأغلب الأعم من هذه البحوث، يعتمد بشكل أساس على المصادر النظرية التي ستركز الحديث هنا على كيفية استخلاص/جمع المعلومات منها واستخدامها في تنفيذ/كتابة البحوث.

وتتمثل أول وأهم قواعد وخطوات جمع المعلومات اللازمة لتنفيذ/كتابة البحوث فيما يلي:

أولاً: أن يلاحظ الباحث أن المادة الأولية الخام اللازمة لكتابة أي بحث نظري، أو الجزء النظري من أي بحث تطبيقي، لا تكون عادة مجتمعة في مصدر واحد يتعلق بمشروع البحث بشكل مباشر ومنظم ومنهجي، إذ لو توافر مصدر واحد على مثل هذه المعلومات وبهذا الشكل، فلن تكون هناك حاجة لاختيار هذا المشروع ولا تنفيذه، لأنه لن يكون إلا تكراراً لمشروع بحثي سبق تنفيذه من قبل. ولكن ضرورة تصميم وتنفيذ أي مشروع بحث، تنشأ عادة عن واحد من الاحتمالين التاليين اللذين يجب أن يوضح الباحث في مقدمة مشروع بحثه الاحتمال الذي يفسر به ويعلل اختياره لمشروعه وعمله عليه:

- احتمال عدم وجود مشروع بحث مماثل منفذ سابقا عن موضوع البحث.
- احتمال وجود مشروع بحث مماثل منفذ سابقا عن موضوع البحث، لكن الباحث اختار العمل على الموضوع نفسه مرة أخرى، لأن مشروع البحث الجديد يماثل البحث السابق في موضوعه فحسب، لكنه يختلف عنه من حيث زاوية المعالجة، أو منهجيتها، أو هدفها، أو علاقتها بعامل/متغير أو عوامل/متغيرات أخرى، أو لأن معلومات جديدة توفرت عنه بعد أن لم تكن معروفة سابقا، أو بعض ذلك أو كله في آن واحد، مما يسمح بتكرار العمل مرة أخرى على الموضوع نفسه.
- ثانياً: أن يلاحظ الباحث أن المادة الأولية الخام اللازمة لكتابة أي بحث نظري، أو الجزء النظري من أي بحث تطبيقي، تنتشر عادة في مجموعة متنوعة من المصادر التي يفيد واقع الحال ونتائج الخبرة العملية، أنها تشمل نوعين من المصادر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث، مما يفرض على الباحث الانتباه إلى هذين النوعين من المصادر معاً، وعدم الوقوع في خطأ التركيز على أحدهما وإهمال الآخر، لأن المصادر غير المباشرة قد تساعد الباحث على رؤية موضوع بحثه من زوايا كانت خافية عليه قبل ذلك، أو توفر له معلومات لم يكن يعتقد أنه سيجدها فيها
- ثالثاً: أن يلاحظ الباحث أن المادة الأولية الخام اللازمة لكتابة أي بحث نظري، أو الجزء النظري من أي بحث تطبيقي، لا تتوزع فقط على صفحات مصادر متعددة ومتنوعة مباشرة وغير مباشرة، بل وأن تلك المصادر نفسها موزعة بين أكثر من مكتبة عامة وخاصة، ومن ثم فسيكون عليه قبل البدء بتنفيذ/كتابة بحثه، أن يقوم بإجراء جرد عام وشامل لتلك المصادر، وتسجيل أسمائها وأرقام تصنيفاتها في سجلات يخصص كل واحد منها لإحدى تلك المكتبات، أو في سجل عام مقسم إلى أجزاء، يخصص كل جزء منها لواحدة منها. وتكمن ضرورة ذلك في حاجة الباحث أثناء عمله ليس فقط إلى معرفة المصادر المتاحة عن بحثه أولاً، ومقدار المتوافر منها لكل باب أو فصل أو مبحث أو مطلب في البحث ثانياً، ولكنه يحتاج أيضاً إلى معرفة المكتبة التي يوجد فيها كل مصدر منها ثالثاً، ورقم تصنيفه في تلك المكتبة رابعاً، ليستطيع من جهة العودة إلى هذه المصادر بسهولة ويسر متى ما احتاج إليها، ويستطيع من جهة أخرى

- سد النقص في المواضيع التي تكون المصادر المتاحة لها أقل من اللازم، مع ملاحظة
الإمكانية الدائمة لإضافة المصادر الجديدة التي يقوده البحث إليها.
- رابعا: أن يلاحظ الباحث بعد انتهاءه من الخطوات الثلاث الأولى:
- تصميم مشروع بحثه أولا،
 - موافقة أستاذه المشرف ومؤسسته الأكاديمية عليه ثانيا،
 - جرد مصادره المباشرة وغير المباشرة ثالثا،
- حاجته إلى الخطوة الرابعة المتعلقة بقراءة هذه المصادر، ليستخلص/يجمع منها
المعلومات اللازمة لتنفيذ/كتابة البحث، ويصنفها حسب مواضيع استخدامها في
البحث، لأن الباحث إذا عرف ماذا يقرأ، وكيف يقرأ، وكيف يستخلص/يجمع مما يقرأه
ما يلزم بحثه ويناسبه من المعلومات، وكيف يرتب ويصنف ما جمعه عن بحثه من
المعلومات حسب مواضيع استخدامها في البحث، فسيكون بمقدوره البدء بالخطوة
الخامسة: كتابة البحث الذي سيتوافر عندها على شروط الدقة والحيادية والموضوعية
والعلمية، فإذا حدث العكس، افتقد البحث هذه الشروط، وانتفت عنه ليس صفة
البحث الأكاديمي الناجح فحسب، بل وانتفت عنه أيضا حتى صفة البحث ذاتها.
- وترجع أهمية الخطوة الرابعة (قراءة المصادر وجمع المعلومات منها وتصنيفها
حسب مواضيع استخدامها) والحاجة إلى التأكيد عليها إلى ضرورتين:
- ضرورة قراءة الباحث للمصادر المباشرة وغير المباشرة عن موضوع بحثه لجمع
المعلومات منها وتصنيفها حسب مواضيع استخدامها قبل أن يبدأ بكتابتها، لأن نتائج
هذه القراءة لن تزوده بالمعلومات فحسب، ولكنها ستصحح أيضا وبشكل ضمني وغير
ملحوظ في البداية فكرته عنه وعن مفرداته وعلاقة بعضها ببعض والتأثيرات المتبادلة
عنها، أو ستوضح له فكرته عن موضوعه إن كان يشوبها الغموض، وترتب عناصرها أن
كانت مرتبكة ومتداخلة، أو قد تغير وجهة هذه الفكرة وتفصيلها كليا أحيانا، وقد
تجتمع في نتائج هذه القراءة أشياء من ذلك كله في آن واحد.
 - ضرورة قراءة الباحث للمصادر المباشرة وغير المباشرة عن موضوع بحثه لجمع
المعلومات منها وتصنيفها حسب مواضيع استخدامها قبل أن يبدأ بكتابتها، لأن نتائج

هذه القراءة ستوفر لبحته خصائص الدقة والحيادية والموضوعية والعلمية التي بات يفتقر إليها العديد من البحوث بسبب انتشار ظاهرة كتابة الباحثين لبحوثهم حال انتهائهم من تصميم خطتها والموافقة عليها، وقبل قراءتهم لمصادرها وجمع المعلومات منها وتصنيفها حسب مواضع استخدامها، مستخدمين في كتابتها أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر، اعتقاداً منهم أن ذلك سيسهل عليهم ويسرع لهم عملية إنجازهم لهذه البحوث.

ولعل أبرز أسباب الخطأ التام والكلي والدائم للاعتقاد بأن كتابة البحوث بأسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر، سهل ويسرع عملية إنجاز هذه البحوث هو ما يلي:

- إن استخدام أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر في كتابة البحث، قد يوحي للباحث من الناحية الشكلية بأنه الأسلوب الأكثر سهولة ويسراً، لكنه من الناحية العملية الأسلوب الأكثر صعوبة وضرراً، لأنه غالباً ما ينتج بحثاً ناقص المعلومات، ضعيف التكوين، كثير الأخطاء والتناقضات، لأن الباحث ينجزه قبل أن يقرأ عن موضوعه ما يكفي من المصادر لتكوين الفكرة الواضحة والشاملة والعميقة اللازمة لكتابة بحث يتمتع بالإحاطة الكافية للباحث بموضوع بحثه وتفصيله وأبعاده، أو ينجزه بعد قراءة متعجلة وسطحية لتلك المصادر، مما يضعف فهمه لها، ويمنع تعمقه في تفصيلها وأبعادها، ويربك ربطه بين عناصرها، وهي مشكلات يمكن ملاحظة تكرارها وانتشارها اليوم في العديد من البحوث النظرية في المجالات المختلفة للعلوم الإنسانية التي باتت تعاني بسببها من الافتقار إلى صفات العلمية والموضوعية والحيادية والعلمية.

- إن استخدام أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر في كتابة البحث، قد يوحي للباحث من الناحية الشكلية بأنه الأسلوب الأسرع والأكثر توفيراً للوقت، لأنه يسمح له بالدمج بين الوقت اللازم لقراءة المصادر وجمع المعلومات والوقت اللازم لكتابة البحث. لكن الواقع العملي، يثبت خطأ هذا الإيحاء دائماً وتاماً وكلياً، لأن الوقت الذي قد يتوفر في حال إتباع هذا الأسلوب في كتابة البحث، إما أنه سيتسبب في اختلال بناء البحث ونقص معلوماته وعدم وضوحه وضعف موضوعيته وعلميته، أو

أنه سيكون لازماً للاستخدام لاحقاً، وربما أكثر منه أيضاً، لمعالجة الأخطاء والسلبيات الكثيرة التي غالباً ما يسجلها المشرفون والخبراء العلميون ولجان المناقشة على مثل هذه البحوث، على افتراض حرص الباحث فعليا وجديا على تصحيح ومعالجة ما سيسجل على بحثه منها.

- إن استخدام أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر في كتابة البحث، قد يوحي للباحث من الناحية الشكلية أن بمقدوره البدء بكتابة بحثه قبل أن يقرأ عنه، وهو ما يعني شيئاً واحداً هو أنه سيكتب عن شيء يجهله ولا يعرف تفاصيله ولا يحيط بأبعاده وحدوده وأوجهه المتعددة، وقد يوحي له ذلك أيضاً، وبذريعة توفر المصادر للكتابة المباشرة، بأن يكتب الخاتمة قبل المقدمة، والفصل الرابع مثلاً قبل الفصل الأول، أو أنه حين يكتب فصلاً ما، يكتب المبحث الثالث منه قبل الأول، فيزيد الطين بِلَّةً، لأن حاله أشبه ما يكون بحال من يريد بناء بيت، ويبدأ ببناء الطابق الثاني فيه قبل الأول، أو حال من يضع العربة قبل الحصان، وتلك كلها أخطاء كبيرة بل خطايا جسيمة، يرتكبها الباحثون الذين يقعون ضحايا الإيحاءات الشكلية التي يوحي بها إليهم أسلوب الكتابة المباشر.

ويمكن في ضوء ما تقدم القول إن الخطوات الأولى والأساسية التي يفترض بالباحث أن يخطوها لغرض معرفة المصادر وقراءتها وجمع المعلومات منها و تصنيف المعلومات حسب مواضع استخدامها قبل أن يبدأ بالتعامل معها واستخدامها في كتابة بحثه هي:

- جرد المصادر المباشرة وغير المباشرة لبحثه، وتسجيل أسمائها وأرقام تصنيفها في كل مكتبة يمكنه الوصول إلى محتوياتها واستخدامها.

- قراءة المصادر التي قام بجردها كلها، أو ما يضاف إليها لاحقاً من المصادر الجديدة.

- استخلاص/جمع المعلومات اللازمة لكتابة بحثه من المصادر التي قرأها.

- تصنيف المعلومات بعد الانتهاء من جمعها وتوزيعها حسب مواضع استخدامها في خطة البحث (باب، فصل، مبحث، مطلب).

- البدء بكتابة البحث بعد الانتهاء من الخطوات الأربع السابقة.
ويفضل في حال استخدام الباحث طريقة كتابة البحث باليد مراعاة ما يلي:
- الكتابة على وجه الورقة فقط وبين سطر وآخر، مع ترك هوامش كافية على الجوانب الأربعة للورقة، ليتمكن عند الضرورة من إضافة ما يستجد لديه أو لدى الأستاذ المشرف من إشارات أو إضافات أو تصويبات سواء بين الأسطر المكتوبة في الصفحة أو في هوامشها، أو إضافة فقرات ومقاطع كاملة في ظهر الصفحة.
- تقسيم الصفحة الواحدة إلى فقرات متوسطة الحجم، فلا تكون قصيرة (جملة واحدة أو جملتين)، ولا طويلة (صفحة واحدة أو أكثر)، وأن تتضمن كل فقرة فكرة رئيسية على إلا يزيد عدد فقرات الصفحة الواحدة عن (4)، وأن تفصل بين فقرة وأخرى مسافة إضافية، وتبدأ كل فقرة بسطر جديد تترك قبل الكلمة الأولى فيه مسافة بادئة (فراغ).
- بناء الفقرات من جمل قصيرة، يُفضل أن يتراوح عدد كلماتها عادة ما بين 5-30 كلمة، وأن تُستخدم في سياق الجملة الواحدة، الفاصلة/الفارزة (،) للفصل بين المقاطع/العبارات القصيرة المرتبطة ببعضها أو المعطوفة على بعضها أو الدالة على أنواع أو أقسام الشيء الواحد، فضلا عن حالات أخرى يتعلمها الباحث بكثرة الممارسة وتكرار التمرين؛ والفاصلة/الفارزة المنقوطة (؛) للفصل بين المقاطع/العبارات الطويلة؛ وعلامة التوقف (.) للفصل بين الجمل.
- تجنب استعمال الضمائر الشخصية (أنا، أنت، نحن، هم) إلا إذا وردت ضمن الاقتباسات، والإشارة في المتن والهوامش والمصادر إلى أسماء الباحثين والمؤلفين مجردة دون ألقاب علمية ولا وظيفية، أما الألقاب الوظيفية للشخصيات الرسمية التي يعرض البحث أفكارها أو مواقفها وقراراتها، فتذكر مرة واحدة عند ذكر أسماء أصحابها لأول مرة.
- عرض البحث بعد الانتهاء منه على خبير لغوي لضمان سلامة اللغة ودقة التعبير، مع التمييز في اختيار الخبراء بين خريجي كليات اللغات والآداب والتربية من المتخصصين في علوم اللغة وقواعدها وهم المقصودين هنا، وخريجياتها من المتخصصين في الأدب وتاريخه.

- ويعود الترتيب التتابعي لهذه الخطوات، الجرد ثم القراءة ثم جمع المعلومات ثم تصنيفها وتوزيعها ثم الكتابة، إلى خمسة أسباب أساسية:
- السبب الأول: إنه سيوفر للباحث المعرفة اللازمة والكافية بمصادر بحثه، ومواضع تواجهها بما يسهل عليه العثور عليها، وأحيانا العودة إليها، بل وحتى ترتيب تسلسلها في القراءة.
- السبب الثاني: إنه سيوفر للباحث المادة الأولية (المعلومات) اللازمة والكافية لكتابة بحثه، والمعرفة الأساسية بمواضع استخدام تلك المادة فيه، وإلا فكيف يكتب/يبنى الباحث بحثه ويكون له رأيه في فقراته وعنهما من دون توافر تلك المادة الأولية، أو من دون معرفة مواضع استخدامها.
- السبب الثالث: إنه سيوفر للباحث رؤية شاملة وتفصيلية عن موضوع بحثه، وجمله عناصره وأوجهه وأبعاده، وإلا فإن لو بدأ بالكتابة قبل قيامه بهذه الخطوات، فسيكتب أشياء مجتزأة وغير متسلسلة ولا مترابطة ومكررة، أو سيكتب شيئا في فصل أو مبحث أو مطلب، ويكتب ما يناقضه في فصل أو مبحث أو مطلب آخر، ويقول في موضع رأيا ثم يقول ضده في موضع آخر، أو ذلك كله في آن واحد.
- السبب الرابع: إنه سيوفر للباحث المعلومات من كل مصدر يقرأه أولا، ولكل أبواب وفصول ومباحث ومطالب بحثه ثانيا، ويعرفه بالموضوع الذي يستخدم فيه كل معلومة منها، ومن ثم فلن يحتاج لإعادة قراءة المصدر نفسه مرة أو مرات أخرى عندما تتطلب الضرورة ذلك، لأنه سبق وقراه واستخلص وجمع منه كل ما يتعلق بفقرات بحثه، وهذا سيقبل الوقت والجهد اللازمين لانجاز البحث.
- السبب الخامس: إنه سيوفر للباحث المادة الخاصة بفقرات بحثه والتي يرتبها ويربط بينها ويستنتج منها ويؤسس بكل واحدة منها لما بعدها، ويستحسن أن يتعامل مع فقرات البحث ومعلوماتها وفقا للترتيب والتسلسل الذي وضعه لتلك الفقرات في خطته، لتأتي أفكاره مرتبة ومتسلسلة من جهة، وتكون منسجمة وغير متناقضة مع بعضها، فلا يناقض نفسه، ولا يقدم النتائج قبل عرض الأسباب.

ويقدر تعلق الأمر بالأسلوب الأفضل والأنسب لقراءة المصادر وجمع/اقتباس المعلومات منها، فإن هذا الأسلوب وحسب تتابع خطواته هو:

- قراءة المصدر كاملا وبشكل سريع، مع التركيز على الأجزاء المتعلقة بموضوع البحث، وجمع/اقتباس المعلومات الواردة فيها، ويمكن أن يضيف الباحث بعد كل معلومة يقتبسها من المصدر، ما لديه عنها من الملاحظات والتعليقات والاستنتاجات الأولية، ومهما بدت بسيطة وأولية، لأنها يمكن أن تتطور وتعمق وتوضح تدريجيا.

- تدوين كل معلومة يجمعها الباحث في بطاقة/كارت منفردة، وبين سطر وسطر وعلى الجهة الأمامية منها فقط، لأن ذلك يقلل احتمالات اختلاط المعلومات وارتباك العمل، ويسمح باستخدام المعلومة في أكثر من موضع، ويوفر فرصة إضافة ما يستجد بشأنها من الملاحظات والتعليقات والاستنتاجات سواء بين الأسطر أو على الجهة الخلفية من البطاقة/الكارت.

- تصنيف وتوزيع بطاقات/كارتات المعلومات وفقا للبيانات التوثيقية المدونة في أعلاها والتي تتضمن: موضوع المعلومة، الموضع المناسب لاستخدامها في خطة البحث:

(الباب، ثم الفصل، ثم المبحث، ثم المطلب) (ب؟، ف؟، م؟، مط؟).

- تخزين بطاقات/كارتات المعلومات المصنفة حسب مواضع استخدامها في خطة البحث (ب؟، ف؟، م؟، مط؟) في ملفات/صناديق/ظروف/حقائب، يخصص كل واحد منها لمجموعة محددة من تلك البطاقات/الكارتات.

- يمكن الاستعاضة عن بطاقات/كارتات المعلومات، في حال تعذر الحصول عليها بسجلات/دفاتر لتدوين المعلومات على صفحاتها، ويتم تصنيف تلك

السجلات/الدفاتر وأوراقها وفقا للتصنيف السابق نفسه، ويمكن للباحث في هذه الحالة الاستغناء عن الملفات/الصناديق/الظروف/الحقائب التي يوزع عليها المعلومات في حال تدوينها في البطاقات/الكارتات حسب مواضع استخدامها في خطة البحث.

- يُفترض تمييز كل بطاقة/كارت/ورقة معلومات بوضع البيانات التوثيقية التالية في أعلاها:

* موضوع الفكرة التي يقتبسها الباحث ويدونها.

* موضع استخدام الفكرة في البحث (ب؟، ف؟، م؟، مط؟).

* البيانات التوثيقية الكاملة للمصدر:

اسم الكاتب، عنوان الكتاب/البحث/المقالة،

اسم المترجم (إن وجد)، رقم الطبعة، أو عدد المجلة أو الصحيفة، جهة النشر، مكان

النشر، سنة النشر، الصفحة (وسنوضح لاحقاً كيفية ترتيب تسلسل هذه البيانات)

ولتجنب تكرار هذه البيانات في كل بطاقة/كارت/ورقة معلومات، يمكن للباحث تدوين

بيانات مصادر بحثه في سجل خاص، وترقمها فيه بشكل متسلسل، ويستعيز عن

توثيق هذه البيانات كلها في البطاقات/الكارتات/الأوراق، بتوثيق اثنتين منها فقط هما

(رقم المصدر في سجل المصادر، الصفحة التي يقتبس منها).

ويرجع الاعتقاد بأفضلية أسلوب جمع/اقتباس المعلومات من المصادر وتصنيفها

وترتيبها حسب مواضعها في كل باب وفصل ومبحث ومطلب في البحث إلى أن ذلك

يساعد الباحث على:

- الفصل بين المعلومات، وحفظ كل مجموعة منها في مكان واحد، حسب موضوعها

وموضع استخدامها.

- منع فقدان المعلومات أو اختلاطها، وتسهيل مهمات العثور عليها والعودة إليها عند

الحاجة.

- إمكانية استخدام المعلومة الواحدة في أكثر من موضع إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وإذا كان قد سبق القول بتعذر تحديد الأسلوب الأفضل في هذا الخصوص،

لأنه أمر يعتمد على موهبة الباحث وقدرته الإبداعية الذاتية من جهة، وخبراته ومهاراته

المكتسبة من جهة ثانية، فليس أقل من القول بأن أحد شروط تحسين الأسلوب

الخاص بالباحث وتطوير موهبته وقدرته الذاتية ورفع مستوى خبرته ومهارته المكتسبة،

هو شرط التزامه بالقواعد المنهجية لجمع الاقتباسات وتوثيق بياناتها واستخدامها في

البحوث الأكاديمية، بما يثبت ويؤكد أمانته العلمية. ويستخدم الباحثون الاقتباسات في

البحوث عادة بصيغتين:

- صيغة الاقتباسات المباشرة التي ينقلها الباحث من المصادر بنصها الحرفي والكامل، ولذلك يميزها عن سياق البحث بوضعها بين قوسين () أو " " ، فإذا كانت للاقتباس مقدمة في أوله أو بقية في آخره أو كلمة أو عبارة أو جملة في وسطه، وأهمها الباحث ولم يدخلها في الاقتباس، توضع محلها ثلاث نقاط متتالية (...). للتنبيه إلى وجود ما حذف من الاقتباس.

- الاقتباسات غير المباشرة التي ينقل الباحث من المصادر فكرتها أو روحها أو فحواها أو موجزها وليس نصها الحرفي الكامل، ولذلك لا يميزها عن سياق البحث، ولا يضعها بين قوسين.

وتقتضي الأمانة العلمية من الباحث، توثيق بيانات مصادر اقتباساته المباشرة وغير المباشرة كلها، ليس فقط بتمييزها في متن البحث بوضعها بين الأقواس أو بالإشارة إلى أصحابها، ولكن أيضا بتخصيص رقم تسلسلي في متن الصفحة لكل اقتباس، ثم تكرار الرقم نفسه في هامش الصفحة، ملحقا بالبيانات التوثيقية الكاملة لمصدر الاقتباس والتي تتضمن:

** اسم المؤلف الذي يجب تدوينه كما ورد في المصدر حرفيا، ويكون التدوين

بصيغتين:

- الصيغة العربية بكتابة اسم المؤلف واسم أبيه كما وردا في المصدر، مثلا: (سالم سليم)، ويذكر أيضا في التوثيق اسم جده إذا كان موجودا في المصدر مثلا: (سالم سليم سلوم)، أو اسمه الثلاثي ولقبه إذا جدا مثلا: (سالم سليم سلوم السلماني)

- الصيغة الغربية بكتابة الاسم الأخير للمؤلف في المصدر (اسم الأب أو الجد أو اللقب) ثم توضع بعده فارزة، يكتب بعدها باقي الاسم كما في الصيغة العربية (السلماني، سالم سليم أو السلماني، سالم سليم سلوم).

والصيغتان صحيحتان، ولكن ما يحكم استخدام الباحث لأية صيغة منهما هو التزامه في استخدامها بثلاثة قواعد هي:

أولا: قاعدة وحدة تسلسل ترتيب البيانات التوثيقية في الهوامش كلها في البحث الواحد، ابتداء من الهامش الأول وحتى الأخير، فإذا ورد في الهامش الأول، رقم الطبعة

قبل دار النشر، أو ورد دار النشر قبل مكان النشر، فيجب تطبيق ذلك التسلسل على الهوامش كلها بعده الواردة من دون أي استثناء.

ثانياً: قاعدة وحدة تسلسل ترتيب البيانات التوثيقية في المصادر كلها في البحث الواحد، ابتداء من المصدر الأول وحتى الأخير، فإذا ورد في المصدر الأول، رقم الطبعة قبل دار النشر، أو ورد دار النشر قبل مكان النشر، فيجب تطبيق ذلك التسلسل على المصادر الواردة بعده كلها من دون أي استثناء.

ثالثاً: قاعدة وحدة تسلسل ترتيب البيانات التوثيقية في الهوامش والمصادر كلها في البحث الواحد من دون أي استثناء.

ويعني ذلك، عدم جواز الجمع بين الصيغتين أو تغيير تسلسل إدراج البيانات في البحث الواحد من حالة إلى أخرى. فإذا كان للمصدر مؤلفان، يذكر اسمهما، وإذا كانوا أكثر من ذلك، يذكر اسم المؤلف الأول منهم وبعده كلمة (وآخرون)، وينطبق على هذه الحالة القواعد نفسها المعتمدة في توثيق أسماء المؤلفين في البحث سواء وردت بالصيغة العربية أو الغربية.

**** عنوان الكتاب الذي يجب تدوينه كما ورد في المصدر حرفياً، فإذا كان لبعض**

المصادر عناوين فرعية لاحقة بالعنوان الأصلي، فيستحسن في هذه الحالة تدوين العنوان الأصلي الكامل للمصدر ملحقاً بالعنوان الفرعي، على أن يفصل بين العنوان الأصلي والعنوان الفرعي بنقطتين للتمييز تكونان إما عموديتين (:) أو أفقيتين (..) لا فرق بين الاثنين ولا مانع من استخدام أي منهما مع الالتزام باستخدام واحدة منهما فقط في المواضيع والحالات كلها.

**** اسم المترجم إذا كان الكتاب مترجماً عن لغة أخرى، ويرد في التسلسل التتابعي**

لبيانات التوثيق بعد اسم المؤلف وعنوان الكتاب.

**** البيانات التوثيقية المتبقية وتشمل:**

رقم الطبعة؟، الجهة/الدار/المؤسسة/المطبعة التي نشرت الكتاب؟،

مكان النشر؟، سنة النشر؟، الصفحة التي أخذ منها الباحث الاقتباس أو الفكرة؟.

وفي حالة عدم وجود أي من هذه البيانات، يمكن الإشارة إلى ما هو غير موجود منها مسبقاً بكلمة (بدون) التي يمكن أيضاً اختصارها إلى (بدون طبعة = ب ط)، (بدون ناشر = ب ن)، (بدون مكان نشر = ب م ن).

وإذا كانت غالبية الباحثين تتفق على ضرورة توثيق هذه البيانات، فإن غالبيتهم أيضاً تختلف على تسلسل ترتيبها في الهوامش أو في قائمة المصادر، وقد يبلغ الأمر بعضهم أحياناً حد وصف تسلسل ترتيب البيانات الذي لا يرضى عنه، بأنه تسلسل خاطئ وغير علمي. وأود هنا التأكيد وباللحاح على عدم وجود خطأ أو شيء من عدم العلمية في ترتيب البيانات التوثيقية بأي تسلسل كان سواء في الهوامش أو المصادر، عدا تسلسل البيانات الثلاثة الأولى (المؤلف، العنوان، المترجم)، لأن التسلسلات الأخرى المستخدمة في توثيق البيانات المتبقية، صحيحة كلها وقابلة للاستخدام، ولكن بشرط الالتزام بالقواعد الثلاث المذكورة سابقاً.

** البيانات التوثيقية لمصادر هوامش البحث والتي توثق بصيغتين:

أولاً: عند استخدام المصدر في الهامش لأول مرة، تدون البيانات التوثيقية للهامش كاملة ومن دون أي نقصان، ويتسلسل تنابعي واحد متماثل لتلك البيانات في الحالات كلها، وينطبق ذلك على بيانات مصادر الهوامش الأخرى التي ترد لأول مرة سواء أكانت مكتوبة باللغة العربية أو باللغات الأجنبية.

ثانياً: عند استخدام المصدر في الهامش مرة أو مرات أخرى، يكون توثيق بياناته بشكليين:

– إذا تكرر استخدام المصدر في الهامش بعد المرة الأولى وبشكل مباشر من دون أن تفصل بين الاستخدامين أية هوامش أخرى، يكتفي الباحث بأن يورد فقط في الهامش الذي يلي الهامش الأول مباشرة عبارة (المصدر السابق) أو (المصدر السابق الذكر) ويقابلهما باللغة الانكليزية (ibid)، ثم الصفحة، من دون الحاجة لذكر أية بيانات توثيقية أخرى، مع الالتزام بقاعدة استخدام عبارة واحدة في جميع الحالات المماثلة اللاحقة.

- إذا تكرر استخدام المصدر في الهامش بعد المرة الأولى وبشكل غير مباشر، بحيث تفصل بين الاستخدامين هوامش أخرى، فيجب أن يورد الباحث اسم المؤلف وعنوان الكتاب فقط، وكما وثقهما في أول استخدام لهما، ثم يورد بعدهما عبارة (مصدر سابق) أو (مصدر سبق ذكره) ويقابلهما باللغة الانكليزية (op cit)، ثم الصفحة، مع الالتزام بقاعدة استخدام عبارة واحدة في جميع الحالات المماثلة اللاحقة. وإذ يوثق بعض الباحثين بيانات المصادر التي سبق له استخدامها في الهوامش بذكر اسم المؤلف فقط متبوعاً بعبارة (المصدر السابق) أو (مصدر سابق) ثم الصفحة من دون ذكر اسم الكتاب، فلا بد من التنويه هنا بعدم ضرورة ذلك، لأن أغلب العناوين قصيرة بما يسمح بإيرادها وتكرارها، فإذا كانت طويلة، فإن بالإمكان اختصارها، لأن عدم ذكر تلك الأسماء عند تكرار الإشارة إليها في الهوامش، سيضطر القارئ المهمتم بمعرفة مصدر الاقتباس إلى تقليب الصفحات السابقة من البحث في كل مرة يريد فيها معرفة اسم المصدر.

** قواعد توثيق بيانات الدراسات والبحوث والمقالات المنشورة في المجالات

والدوريات والصحف التي يأخذ الباحث بعض اقتباساته منها، مما يفرض عليه توثيق بياناتها عند استخدامها حالها في ذلك حال الكتب، وهي مماثلة للقواعد التوثيقية السابقة الخاصة بالكتب، مع مراعاة اختلاف عناصر التوثيق (اسم الدورية/المجلة/الصحيفة، جهة الإصدار، مكان الإصدار، رقم المجلد، رقم العدد..) والتي يجب أن يخضع توثيقها أيضاً لقاعدتي وحدة صيغة التوثيق، ووحدة تسلسل ترتيب عناصر التوثيق في جميع الهوامش والمصادر والحالات في البحث الواحد.

** قواعد توثيق بيانات هوامش البحث والتي تنطبق أيضاً على قائمة المصادر في آخر

البحث، مع مراعاة الاختلافات التالية بين الحالتين:

- أولاً: أن يتضمن توثيق بيانات مصادر الاقتباسات في هوامش البحث، اسمي المؤلفين الأول والثاني إذا كانا اثنين، فإذا كانوا أكثر من ذلك، فيوثق اسم الأول متبوعاً بكلمة (آخرون)، ولكن توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث، يجب أن يتضمن الأسماء الكاملة لجميع المؤلفين ومهما بلغ عددهم، فإذا كان قد تم تمييز الاسم الأول

في غلاف الكتاب بوضع كلمة (إشراف أو تحرير) بعده، فيوثق اسمه كاملا في هوامش البحث وقائمة المصادر، متبوعا بالكلمة الواردة بعده في المصدر المعتمد، فإذا كان المصدر يضم أعمال مؤتمر أو ندوة، يضاف بعد اسم المشرف أو المحرر عبارة (أعمال ندوة) أو (أعمال مؤتمر) حسب طبيعة المصدر.

ثانيا: أن يتضمن توثيق بيانات مصادر الاقتباسات في هوامش البحث، أرقام الصفحات التي ينقل منها الباحث اقتباساته من المصادر التي يوثقها، ولكن توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث، لا يتضمن أرقام الصفحات التي ينقل منها الباحث اقتباساته من المصادر.

ثالثا: أن يتم توثيق بيانات مصادر الاقتباسات في هوامش البحث حسب تسلسل الاقتباسات وتتابع أرقامها في متن البحث، ويتم توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث حسب التسلسل الهجائي أو الأبجدي للحروف الأولى من أسماء المؤلفين كما وردت في متن البحث، سواء باللغة العربية أو غيرها من اللغات المستخدمة في البحث.

رابعا: أن يتم توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث حسب التسلسل الهجائي أو الأبجدي للحروف الأولى من أسماء المؤلفين، وأن تُدرج كتب المؤلف الواحد تتابعيا، ويفضل حسب تتابعها الزمني، وينطبق ذلك أيضا على دراسات المؤلف الواحد وبحوثه ومقالاته في الفقرات الخاصة بكل نوع منها في قائمة المصادر. وقد جرى العرف على أن المؤلف الذي يرد له أكثر من عمل في قائمة المصادر، يذكر اسمه في المصدر الأول منها فحسب، أما مؤلفاته الأخرى التي ترد بعده ومهما كان عددها، فيوضع خط (—) بدلا من الاسم في المكان المخصص له، وإن لم يكن ذلك أمرا حتميا ولا ملزما.

خامسا: أن يتم توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث على أساس توزيعها ضمن مجموعات ترد متسلسلة كما يلي:

— الكتب الدينية (القرآن الكريم، الإنجيل، التوراة).

— الوثائق والإعلانات والبيانات والمعاهدات والمواثيق والدساتير والقوانين.

- القواميس والموسوعات.
 - الكتب العربية، ويمكن أن تشمل هذه المجموعة الكتب التي كتبها مؤلفوها باللغة العربية أصلاً، أو الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وإن كان بعض الباحثين يوزعوها على مجموعتين منفصلتين، أولاهما للكتب المؤلفة باللغة العربية، والثانية للكتب المترجمة إلى اللغة العربية، ولا ضير في إتباع أي من هاتين الطريقتين.
 - الكتب الأجنبية، وتشمل مجموعة الكتب التي كتبها مؤلفوها باللغات الأجنبية، واستخدمها الباحث في لغاتها تلك وليس في ترجماتها العربية.
 - البحوث والدراسات والمقالات التي يستخدمها الباحث في بحثه، ويفرد لها فقرة خاصة بها، تقسم فيها إلى ثلاثة أنواع:
 - أ. البحوث والدراسات والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات والصحف.
 - ب. البحوث والدراسات والمقالات قيد النشر، وتوضع إشارة إلى ذلك بين قوسين في البيانات التوثيقية لكل مصدر منها.
 - ج. البحوث والدراسات والمقالات غير المنشورة، وتوضع إشارة إلى ذلك بين قوسين في البيانات التوثيقية لكل مصدر منها.
 - الرسائل والأطروحات الأكاديمية التي استخدمها الباحث في شكلها هذا، أما ما استخدمه منها بعد إصدارها في شكل كتب، فيدرج ضمن مجموعة الكتب، ولا يدخل ضمن هذه المجموعة حتى لو أشير في الكتاب إلى أنه كان في الأصل بحث أو رسالة أو أطروحة أكاديمية.
 - المقابلات والاستبيانات واللقاءات الشخصية التي يجربها الباحث مع الشخصيات ذات الصلة بموضوع البحث.
 - الملاحق التي تشمل جداول البيانات والإحصائيات قبل تحليلها، ونصوص الوثائق وصور الخرائط، وتوضع كلها بعد قائمة المصادر، وترقم بأرقام متسلسلة، وتوضع قائمة بها في آخر فهرست البحث.
- وأود أخيراً، التذكير هنا بست مسائل مهمة:

– المسألة الأولى: إن ما يجمع ويمائل بين البحوث الأكاديمية كلها من خصائص البحث الأكاديمي المنهجي العلمي، لا يمنع اختلاف أطروحة الدكتوراه وتميزها عن غيرها بتقديمها إضافة معرفية غير مسبقة عن موضوع البحث، أو تقديمها إضافة معرفية جديدة، تكشف عن خطأ إضافة معرفية سابقة، وتُحل أخرى جديدة مختلفة محلها، ويجب أن يكون هذا أول ما يفكر فيه الباحث عند اختياره لموضوع أطروحته، وأول ما يناقشه معه أستاذه المشرف واللجان العلمية في الفروع والأقسام والكليات، وإلا فستمثل الأطروحة مع باقي البحوث الأكاديمية، وتصبح كلها شيئا واحدا.

المسألة الثانية: إن الأساليب التوثيقية للبيانات متعددة ومتنوعة في أنواع البحوث الأكاديمية كلها، بقدر ما هي أيضا أساليب متغيرة ومتطورة، حيث لوحظ مؤخرا توثيق بعض الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والثقافية لبيانات هوامش بحوثهم باستخدام ما يعرف بـ (أسلوب/نظام هارفرد Harvard Style/System) الذي يقوم على:

– أولا: كتابة البيانات التوثيقية لهوامش الاقتباسات التي يوردها الباحث في بحثه بين قوسين يوضعان في متن الصفحة، بعد الاقتباس مباشرة، وسواء أكان هذا الاقتباس مباشرا أو غير مباشر، وهو ما ينفي الحاجة إلى وجود الهوامش آخر المتن في أسفل الصفحة.

– ثانيا: اقتصار البيانات التوثيقية للهوامش والموضوعة بين قوسين في متن الصفحة على اسم المؤلف وسنة نشر المصدر، وقد يضيف بعض الباحثين إلى ذلك رقم الصفحة، ويتجاهلها آخرون.

– ثالثا: تمييز البيانات التوثيقية للهوامش والموضوعة بين قوسين في متن الصفحة في حال استخدام أكثر من مصدر للمؤلف نفسه، صدرت كلها في السنة ذاتها، بإضافة حرف في آخر كل مصدر منها (أ، ب، ج).

– رابعا: كتابة البيانات التوثيقية للهوامش والموضوعة بين قوسين في متن الصفحة بالصيغة التي يفضل الباحث استخدامها لتوثيق أسماء المؤلفين (العربية): اسم المؤلف كاملا، أو الغربية: اسم العائلة أولا) بشرط استخدام صيغة واحدة في المواضع والحالات كلها.

– خامسا: كتابة البيانات التوثيقية للمصادر التي يأخذ عنها الباحث اقتباساته في قائمة المصادر في آخر البحث، وفقا للقواعد التقليدية نفسها الموضحة سابقا في هذا الخصوص، على أن يراعى في ذلك إضافة الحروف التي تم استخدامها للتمييز بين مصادر المؤلف الواحد الصادرة في السنة ذاتها. ولكن هذا الأسلوب/النظام التوثيقي ما زال محدود الانتشار في الكثير من المؤسسات الأكاديمية والثقافية التي ما زالت غالبيتها تعتمد الأساليب التقليدية في ذلك، ومن ثم، فإن على الأكاديميين المرتبطين بهذه المؤسسات أو الراغبين في نشر بحوثهم فيها، التأكد من موافقتها على استخدامها لهذا الأسلوب قبل تطبيقهم له في بحوثهم المقدمة إليها.

المسألة الثالثة: إن تعذر القول باتفاق الباحثين على أساليب توثيق بيانات الهوامش وقائمة المصادر وجملتها مفرداتها وتفصيلها، يعني أن بالإمكان الزعم بأن تلك الأساليب صحيحة كلها، ولكن بشرطين أساسيين ملزمين:

– الشرط الأول: شمول الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في توثيق بيانات هوامشه ومصادره في البحث الواحد لمفرداتها كلها، بما يثبت أمانته العلمية في التعامل معها، وعدم اقتباسه نصوصا ولا أفكارا منها من دون الإشارة إلى ذلك، وقدرته على تسهيل مهمة عودة القارئ إلى تلك المصادر لأي سبب كان.

– الشرط الثاني: وحدة الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في توثيق بيانات هوامشه ومصادره في البحث الواحد في جميع هوامش البحث وقائمة مصادره كلها من دون استثناء لأي هامش ولا مصدر، وعدم تجاهله لأية مفردة في ذلك الأسلوب، ولا تغييره لموقعها في التسلسل الترتيبي لذلك التوثيق.

– المسألة الرابعة: إن عدد الاقتباسات التي يوردها الباحث في بحثه، يجب أن يكون معقولا ومتوازنا، فلا إفراط في الاقتباسات ولا تفریط فيها، لأن كثرة عدد الاقتباسات في البحث، غالبا ما تؤخذ من قبل المشرفين والخبراء العلميين والمناقشين كدليل على ضعف الباحث والبحث، ومحاولة تغطية الباحث على ذلك الضعف، بالإكثار من الاقتباسات إلى الدرجة التي تجعل بعض البحوث الأكاديمية مجرد نقل للاقتباسات ليس للباحث فيه دور ولا حضور.

– المسألة الخامسة: إن المشرفين والخبراء العلميين والمناقشين ومجالس الكليات والجامعات على قدر كاف من المعرفة والخبرة، يسمح لهم أن يلاحظوا اتساع نطاق ظاهرة لجوء بعض الباحثين مؤخرا إلى الإكثار من، إن لم يكن الإفراط في، نقل فقرات ومقاطع كاملة، أو حتى فصول وبحوث كاملة، من المصادر التي يستخدمونها، وخاصة من المواقع الالكترونية، ومحاولتهم إخفاء ذلك إما بعدم تطبيق قواعد التوثيق عليها، أو في أحسن الأحوال، تطبيق تلك القواعد، ولكن مع عدم وضع ما ينقلونه بشكل مباشر بين أقواس لضمان عدم تمييزه عن متن البحث، للإيحاء بأنها اقتباسات غير مباشرة، مما يدل على انعدام الأمانة والأهلية العلميتين عند مثل هؤلاء، ويجد ذلك دليلا ثابتا ومؤكدا عليه في اضطراب المؤسسات الأكاديمية مؤخرا لابتكار برامج للكشف عن هذه السرقات العلمية، أُسميت من باب التهذيب (برامج كشف الاستلال)، والتأكيد المتكرر على إخضاع البحوث والرسائل والأطروحات لها، وتطبيقها حتى على البحوث المقدمة للنشر أو للترقيات العلمية.

– المسألة السادسة: إن الدراسات والكتب حول طرق ومناهج البحث، باتت أكثر من كثيرة، وسنقترح في قائمة المصادر بعضا من أنواعها العامة والمتخصصة التي يمكن العثور عليها في المكتبات والمواقع الالكترونية. ويمكن للمهتم العثور على مصادر أخرى إضافية عديدة في هوامش ومصادر هذه الكتب، وهو ما يمكن أن يتعلم منه أن فائدة ما يقرأه لا تقتصر على تزويده بالمعلومات فحسب، لأنه يمكن أن يفيد أيضا في التعرف على مصادر أخرى مباشرة وغير مباشرة، يحتاج إليها وليس له علم سابق بها.

* مصادر عامة عن مناهج البحث وكيفية إعداد البحوث:

- احمد شلبي. كيف تكتب بحثا أو رسالة. ط 6. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1968.
- عبد الرحمن بدوي. مناهج البحث العلمي. ط 3. وكالة المطبوعات. الكويت. 1977.
- محمد الصاوي محمد مارك. البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته. ط 1. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. 1992.
- جان بيار فرانيير. كيف تنجح في كتابة بحثك. ط 2. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. 1994.
- أومبرتو إيكو. كيف تعد رسالة دكتوراه. ط 1. المجلس الأعلى للثقافة/سلسلة المشروع القومي للترجمة. القاهرة. 2002.
- علي شنشول جمالي. الأسس العلمية لانجاز البحوث العلمية. ب ط. شركة الميناء للطباعة. بغداد. 2004-2005.

- حامد عبد الماجد. مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. دار الجامعة للطباعة والنشر. بغداد. 2007
- ماثيو جيدير. منهجية البحث العلمي. ترجمة: ملكة أبيض. ب ط. منشورات وزارة الثقافة. سوريا. 2004.
- رحيم بونس كرو العزاوي. مقدمة في منهج البحث العلمي. ط 1. دار دجلة. عمان-الأردن و بغداد. 2008.
- * مصادر خاصة عن مناهج البحث وكيفية إعداد البحوث في العلوم السياسية:
- محمد محمود ربيع. مناهج البحث في العلوم السياسية. ط 2. مكتبة الفلاح. الكويت. 1987.
- غازي فيصل. منهجيات وطرق البحث في علم السياسة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية. بغداد 1990.
- رياض عزيز هادي. كتابة البحث العلمي. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. 2005.
- ناجي عبدالنور. منهجية البحث السياسي. ط 1. دار البازوري. عمان-الأردن. 2011.
- صالح عباس الطائي. طرائق ومقتربات البحث في العلوم السياسية. ط 1. مطبعة الكاتب. بغداد. 2015.
- طه حميد حسن العنكي و نرجس حسين زاير العقابي. أصول البحث العلمي في العلوم السياسية. ط 1. دار أوما-بغداد ومنشورات صفاف-الرباط ومنشورات الاختلاف-الجزائر. 2015.

وختاماً لا بد من الاعتراف بأن ما سبق عرضه من قواعد وخطوات تصميم

وتنفيذ مشاريع البحوث الأكاديمية، لا يمثل أكثر من وجهة نظر أنتجتها القراءة وأنضجتها الممارسة العملية، ومن ثم، فإنها مجرد وجهة نظر، لا يمكن افتراض الصحة الكاملة والمطلقة فيها، فهناك تفاصيل كثيرة لم يتم التعرّيج عليها، ووجهات نظر أخرى ذات مكانة وتقدير في الأوساط الأكاديمية لم يتم عرضها، لأن التركيز هنا كان على ما بدا أنه الأهم والأكثر ضرورة من تلك القواعد والخطوات بالنسبة للباحثين عموماً، والمستجدين منهم خصوصاً، الذين سيكون من يمتلك منهم الموهبة البحثية المدعومة بالتجربة والتعلم المستمر، قادراً يوماً ما ليس على تعلمها وتطبيقها فحسب، بل وعلى تعليمها للآخرين أيضاً وحتى تصحيحها وإغنائها بإضافات مهمة.

Conclusion

This study aims at defining the researchers in the academic stages and their different levels in order to know and apply the rules and steps required by the design and implementation of their research projects, in order to enable those who practice teaching, supervision and scientific discussion of research, And the frequency of alerting them in different places and circumstances to the need to adhere to the rules of application and standardization, which leads to the conclusion that many of them are not aware of the multiple and diverse studies that address these rules and steps, Or mixing things up when they come to these studies, partly because of the problems of focusing on specialized types of research, or excessive detail expansion, or lack of a brief presentation and application. Therefore, the author attempted to present the rules and steps for the design and implementation of academic research projects in a manner that avoids the recurrence of these problems, as well as the careful distinction between the rules and steps related to the selection and design of research projects, to have succeeded in that, and agreed to achieve.